

وخلص الرئيس إلى بعض الاستنتاجات غير الرسمية من المناقشة، فكرر تأكيد أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه أفريقيا. وقال إن اتفاق لوساكا يرتكز على دعم دولي وأنه يلزم تبعاً لذلك أن تساعد الأمم المتحدة على تنفيذ ذلك الاتفاق عن طريق مزيد من الوجود. وشدد على ضرورة أن تظهر الأطراف عزمها على الوفاء بالتزاماتها قبل أن يكون من السليم أو المعقول أن تقوم الأمم المتحدة بالوجود على نطاق أوسع. وقال إن على كل من يتحمل مسؤوليات بموجب اتفاق لوساكا أن يضطلع بها على الفور، وإن مجلس الأمن سيعمل بأكبر قدر من الفعالية والسرعة الممكنة. وسيعود المجلس إلى هذا الموضوع قريباً، ويحلل فحوى هذه المناقشة ويتخذ الإجراءات بناءً عليها^(٧٣).

(٧٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٥ و ٢٦.

وأعرب ممثل هولندا عن اتفاقه مع ممثل الولايات المتحدة. وتساءل أيضاً عما إذا كان من المناسب أن يطلب إلى اللجنة العسكرية المشتركة أن "تزيد اجتماعاتها على نحو أكثر تواتراً"^(٧١).

وأعرب ممثل فرنسا عن اتفاقه مع ممثل الولايات المتحدة. ولاحظ الرغبة الملحة للمجلس في التحرك إلى الأمام بسرعة، والتأييد الشديد لعقد مؤتمر دولي بشأن السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وطلب إلى ممثل الأمانة العامة أن يدعو الرئيس المقبل للمجلس إلى طلب النظر في موضوع عقد مؤتمر دولي. وأعرب عن اعتقاده بأن موضوع أفريقيا يجب النظر فيه من جانب المجلس على أساس دائم^(٧٢).

(٧١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢.

(٧٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٢ و ٢٣.

١٢ - الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

الإجراءات الأولية

في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، التي أنشئت بناءً على طلبه لتسهيل استتباب السلم والأمن من جديد، بالقيام بالعمليات اللازمة، بصورة محايدة وغير متحيزة، بغية تحقيق الأهداف المحددة في ولاية بعثة الرصد، وأن يأذن، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لهذه الدول، وكذا للدول التي تدعمها، بأن تكفل أمن أفراد بعثة الرصد وحرية تنقلهم. وأحال أيضاً نص ولاية قوة البلدان الأفريقية المكلفة برصد تنفيذ اتفاقات بانغي، ونص الاتفاق بشأن مركز هذه القوة.

وفي الجلسة ٣٨٠٨، المعقودة في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في

المقرر المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧ (الجلسة ٣٨٠٨):
القرار ١١٢٥ (١٩٩٧)

برسالتين متطابقتين مؤرختين ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٧ موجهتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن^(١)، أحاط رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى المجلس علماً بوقوع أزمة خطيرة، في سياق عدم الاستقرار الإقليمي، نبعت من تمردات الجيش التي اندلعت في عام ١٩٩٦ وأدت إلى احتفاظ متمردين سابقين وميليشيات بكميات هامة من إمدادات الأسلحة. والتمس من مجلس الأمن أن يأذن للدول الأعضاء

(١) S/1997/561.

الحياة المدنية ويمكنه أن يزعزع الاستقرار في المنطقة، وهذه الحالة تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وتقتضي من مجلس الأمن العناية العاجلة. وأضاف أن التهديد للاستقرار الإقليمي قد لفت انتباه مؤتمر قمة واغادوغو الذي طلبت فيه جمهورية أفريقيا الوسطى التدخل، وأُتخذت مبادرة إقليمية بمشاركة بوركينافاسو وتشاد وتوغو والسنغال وغابون ومالي، وهي موجودة فعلاً في البلد. وقال إن مشروع القرار الحالي من شأنه أن يوفر لهذه المبادرة الإقليمية موافقة المجلس بوصفه مسؤولاً عن صون السلم والأمن الدوليين، وأكد أن من مسؤولية المجلس دعم المبادرات الإقليمية. ورأى أن أطراف الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى أبدت رغبة في تسوية النزاع بالوسائل السلمية بتوقيعها على اتفاقات بانغي. وقال إن بعثة البلدان الأفريقية تقوم بعمل جيد وهي تحاول رصد تنفيذ هذه الالتزامات التي دخلت فيها الأطراف بحرية، وإنه يؤيد لذلك السبب مشروع القرار الراهن. وأشار إلى الإسهام الكبير الذي تقدمه البلدان الأفريقية وفرنسا في حل الأزمة، وناشد المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم للمبادرة^(٤).

وذكر ممثل مصر أن التمرد العسكري وما تبعه من أحداث قد نتجت عنهما آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة. ونوه إلى أن إنشاء لجنة رصد دولية له أثر إيجابي ملموس على الوضع السياسي، وأن الحوار بين طرفي النزاع قد بدأ. وأعرب عن ارتياحه لأن ذلك الجهد تبلور بقدر أكبر في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، وأنها حققت نجاحاً ملموساً في تحقيق ولايتها، وأعرب عن تقديره للدور الذي قامت به غابون وفرنسا. وقال إن التدخل الإقليمي يبرهن من جديد على أن أفريقيا لا تفتقر إلى آليات لاحتواء الأزمات التي تنشأ في دولها، ويعد مثلاً ناجحاً للتحرك

مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله، دون اعتراض، الرسالتين والبند المعنون "الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى".

وفي الجلسة نفسها، دعا رئيس المجلس (المملكة المتحدة)، بموافقة المجلس، ممثلة جمهورية أفريقيا الوسطى، بناءً على طلبها، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لها الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٧ تموز/يوليه ١٩٩٧ من غابون^(٢)، بوصفها وسيطاً وممثلاً لرؤساء الدول التي كلفها مؤتمر قمة واغادوغو المعقود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، تنهي إلى علم المجلس قيام بوركينافاسو وتشاد وغابون ومالي بتشكيل القوة الأفريقية المشتركة لرصد اتفاقات بانغي لغرض تسهيل استتباب السلم والأمن من جديد من خلال رصد تنفيذ اتفاق بانغي، والاضطلاع بعمليات نزع سلاح المتمردين السابقين والمليشيات. وطلب إلى مجلس الأمن إقرار ولاية القوة والإذن لها بالتدخل، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، كإطار قانوني لتدخلها، في ضوء استمرار التوترات والتهديدات التي يرجح أن تشكلها إطالة الأزمة في مواجهة صون السلم والأمن الدوليين.

وفي الجلسة نفسها، وجّه الرئيس أيضاً انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار قدمته جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو وكينيا ومصر^(٣).

وتكلم ممثل كينيا قبل التصويت، فقال إن جمهورية أفريقيا الوسطى تمر بحالة صراع مسلح منذ بداية عام ١٩٩٦، وهذا الصراع يفعل فعله في كل جانب من جوانب

(٢) S/1997/543.

(٣) S/1997/613.

(٤) S/PV.3808، الصفحتان ٢ و ٣.

الوقائي، وهو تحرك يستحق كل الدعم والتشجيع الدوليين. وفي هذا الإطار لم تتردد مصر في المشاركة في طرح مشروع القرار وتأييده. ورأى أن حدوث قدر مناسب من التنمية الاقتصادية والبشرية هو الضامن الوحيد لعدم تكرار الأزمة في أفريقيا الوسطى، وأعرب عن تأييده للدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأعرب عن أمله في أن تقوم مؤسسات بريتون وودز، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، بإعداد خطة شاملة للإصلاح الاقتصادي تمكن جمهورية أفريقيا الوسطى من بدء تنمية حقيقية لشعبها^(٥).

وذكر ممثل كوستاريكا أنه شهد مؤخراً تطور ما يعتقد أنه نهج فكري هام وجديد تبناه المجلس إزاء مفهوم ما يحق بالسلم والأمن الدوليين وعمليات حفظ السلام من تهديدات. وأشار إلى قضية القوة المتعددة الجنسيات لألبانيا التي أذن المجلس بتشكيلها في آذار/مارس خارج الإطار التقليدي لعمليات الأمم المتحدة، ولكنها تنفق مع مبادئ الميثاق وأهدافه. وقال إن مشرع القرار يمثل جزءاً من النهج الجديد: ففي الماضي، ربما كان المجلس يفسر الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى على أنها أمر متعلق بالولاية الداخلية، وبالتالي ما كان ليدرستها. ورأى أن جمهورية على التصدي أفريقيا الوسطى تعطي مثلاً على مشكلة داخلية ذات آثار دولية، ومثلاً على عزم البلدان الأفريقية لقضاياها وحلها على نحو جماعي. وقال إن التدخل الدولي لن تكون له فائدة تذكر ما لم تصحبه أعمال لتعزيز التقدم الاقتصادي والعدالة والمساواة في إطار احترام سيادة القانون وإعمال حقوق الإنسان. وختاماً، أعرب عن تأييده القوي لاعتماد مشروع القرار، وأعرب عن ثقته في أن التصديق على بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي سيكون متماسياً

مع المبادئ ذات الصلة المعترف بها دولياً، لا سيما في ما يخص حقوق الإنسان^(٦).

وأشار ممثل فرنسا إلى تأييد بلده لمشروع القرار، وإلى الجهود التي بذلتها عدة بلدان أفريقية لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على تسوية حالة متأزمة تسوية سلمية. وقال إن فرنسا تدعم سياسياً ومادياً المساعي الإقليمية بصفة عامة، بما فيها المبادرة التي تقوم بها البلدان الأعضاء في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، مشيراً إلى أن فرنسا تشجع أيضاً أية مبادرة تهدف، في توافق صارم مع الميثاق، إلى تأكيد الدور الهام لمجلس الأمن، خاصة بموجب الفصل السابع من الميثاق، ولهذا السبب فهي تؤيد منذ البداية المساعي التي قامت بها جمهورية أفريقيا الوسطى وغابون في محاولة الحصول على موافقة المجلس على ولاية البعثة. وأعرب عن اعتقاده بأن هذه المبادرة تتماشى مع تطور بناء في ما يتصل بالأمم المتحدة، كما تعبر عنه مبادئ ثلاثة هي الاحترام الصارم للميثاق، وتأكيد دور مجلس الأمن، وتأييد دعم مجلس الأمن للجهود الإقليمية^(٧).

(٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(٧) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

وتكلم عدة متكلمين آخرين فأشاروا إلى أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تهدد السلم والأمن الدوليين؛ وأعربوا عن تأييدهم للموافقة على ولاية بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي بموجب الفصل السابع من الميثاق؛ وأكدوا أهمية ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم للمبادرات الإقليمية؛ وأنشؤا على الحكومات المشتركة في العمل وعلى فرنسا لما تقدمه من جهود ودعم^(١٠).

وفي الجلسة نفسها، طرِح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١٢٥ (١٩٩٧)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يساوره القلق إزاء الأزمة الخطيرة التي تواجهها جمهورية أفريقيا الوسطى،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بتوقيع اتفاقات بانغي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ وبإنشاء بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي،

وإذ يساوره القلق لأن المتمردين السابقين وأعضاء الميليشيات وأشخاصاً آخرين في جمهورية أفريقيا الوسطى ما زالوا يحملون الأسلحة على نحو مخالف لاتفاقات بانغي،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة ٤ تموز/يوليه ١٩٩٧ والموجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى،

وإذ يحيط علماً أيضاً بالرسالة المؤرخة ٧ تموز/يوليه ١٩٩٧ والموجهة إلى الأمين العام من رئيس غابون، باسم أعضاء اللجنة الدولية لتابعة اتفاقات بانغي،

وإذ يقرر أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين في المنطقة،

١ - يرحب بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي وجهود الدول الأعضاء التي تؤيدها؛

بلده أن تلك البعثة لن تتحول إلى عملية من عمليات الأمم المتحدة التي تحدد لها أنصبة مقررّة. ورحب بالحكم الذي يطلب إلى بعثة البلدان الأفريقية تقديم تقارير كل أسبوعين عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي للأمين العام أن يتخذ خطوات لزيادة معرفة الأمم المتحدة بالتطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى^(٨).

ورحب ممثل المملكة المتحدة، مشيراً إلى مخاطر انتشار زعزعة الاستقرار في كافة أنحاء المنطقة، بإسهام البلدان التي قدمت قوات لبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي وأثنى على دور القادة الإقليميين في جهود الوساطة الحالية. وقال إن دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعملية الأوسع لبناء السلام يمثل عنصراً عاماً في نجاح هذه الجهود. وأشار إلى أن المبادرات التي اتخذت بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى توضح تماماً أهمية وفعالية القيادة الأفريقية في التصدي للصراع وعدم الاستقرار في المنطقة، وأكد من جديد تأييد وفد بلده لهذه المبادرات. وأشار إلى النجاح الذي حققته جهود البعثة في التقليل من كمية الأسلحة والأسلحة الثقيلة في جمهورية أفريقيا الوسطى، لكنه أعرب عن استمرار القلق إزاء الكم الكبير من الأسلحة الذي لم يزل قيد التداول. وفي هذا الصدد، رأى أنه من الضروري أن يتم تحديد نطاق عمليات بعثة البلدان الأفريقية بشكل واضح. وأعرب عن امتنانه للمعلومات المتلقاة بشأن أنشطة البعثة حتى اليوم وعن أهدافها، حيث إنه يرى أن من الضروري لمجلس الأمن أن يفهم فهماً واضحاً مهام البعثة حتى يتسنى له أن يرصد تنفيذها بفعالية. وقال إنه يتطلع تبعاً لذلك إلى تلقي تقارير أخرى حسبما ينص مشروع القرار بشأن تقدم البعثة والآفاق الطويلة الأمد للعملية السياسية في البلد^(٩).

(٨) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(١٠) S/PV.3808، الصفحتان ٣ و ٤ (غينيا - بيساو)؛ والصفحة ٤ (اليابان)؛ والصفحتان ٤ و ٥ (جمهورية كوريا)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (شيلي)؛ والصفحة ٨ (بولندا)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (البرتغال).

وفي الجلسة ٣٨٢٩، المعقودة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا رئيس المجلس (الصين)، بموافقة المجلس، ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، وجّه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أُعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة^(١٢).

وفي الجلسة نفسها، وجّه الرئيس أيضاً انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة موجهة من الأمين العام يحيل بها التقرير الدوري السادس والأخير لبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي^(١٣). وقد تضمن التقرير تفاصيل التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقات بانغي، بما في ذلك نزع السلاح، واستعادة الأمن، والمصالحة الوطنية. وأشار إلى أنه رغم تحقيق تقدم مؤكد في تنفيذ اتفاقات بانغي، فإن الطريق لا يزال طويلاً أمام تنفيذ جميع الأحكام الرئيسية، بما يستلزم تبعاً لذلك، تجديد ولاية البعثة. بيد أنه نظراً لعدم كفاية موارد البلدان الأفريقية، يلزم توفير الدعم السوقي من المجتمع الدولي.

وأعرب ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى عن امتنانه للمجلس لنظره في مشروع القرار، وتعهده بتعاون حكومة بلده تعاوناً كاملاً مع المجلس، والأمين العام، وبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، من أجل تعزيز وإعلاء شأن قضية السلم والديمقراطية، وهيئة الشروط اللازمة من أجل حياة أفضل لجميع مواطني بلده.

(١٢) S/1997/849.

(١٣) S/1997/828.

٢ - يوافق على أن تواصل الدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية العمل بطريقة محايدة وغير متحيزة لتحقيق أهدافها في تيسير استتباب السلم والأمن، عن طريق رصد تنفيذ اتفاقات بانغي في جمهورية أفريقيا الوسطى على النحو المنصوص عليه في ولاية بعثة البلدان الأفريقية. بما في ذلك ما يتم من خلال الإشراف على تسليم أسلحة المتمردين السابقين والمليشيات والأشخاص الآخرين الذين يحملون الأسلحة بصورة غير مشروعة؛

٣ - يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فيأذن للدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية، والدول التي توفر الدعم السوقي لها، بأن تكفل أمن أفرادها وحرية حركتهم؛

٤ - يقرر أن يقتصر الإذن المشار إليه في الفقرة ٣ أعلاه على فترة مبدئية مدتها ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار، على أن يقوم المجلس بعدها بتقييم الحالة استناداً إلى التقارير المشار إليها في الفقرة ٦ أدناه؛

٥ - يؤكد أن النفقات ومتطلبات الدعم السوقي للقوة سوف يتم حملها على أساس طوعي طبقاً للمادة ١١ من ولاية بعثة البلدان الأفريقية؛

٦ - يطلب إلى الدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية أن تقدم تقارير دورية، كل أسبوعين على الأقل، عن طريق الأمين العام، على أن يُقدم التقرير الأول في موعد لا يتجاوز أربعة عشر يوماً من تاريخ اتخاذ هذا القرار؛

٧ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧
(الجلسة ٣٨٢٩): القرار ١١٣٦ (١٩٩٧)

برسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ ورسالة مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن^(١١)، طلب رئيسا غابون وجمهورية أفريقيا الوسطى، نيابة عن جميع رؤساء الدول التي لها وحدات في البعثة الأفريقية المشتركة لرصد اتفاقات بانغي، تمديد ولاية البعثة الأفريقية المشتركة لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

(١١) S/1997/821 و S/1997/840.

٢ - يرحب أيضا بالدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي ويشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تقديم دعمه؛

٣ - يقو مواصلة الدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية لتسيير العملية بطريقة محايدة ونزيهة لتحقيق هدفها على النحو المبين في الفقرة ٢ من القرار ١١٢٥ (١٩٩٧)؛

٤ - يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويأذن للدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية وللدول التي توفر الدعم السوقي بأن تكفل أمن أفرادها وحرية حركتهم؛

٥ - يقرر أن الإذن المشار إليه في الفقرة ٤ أعلاه يقتصر على فترة تمتد ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار؛

٦ - يشير إلى أن نفقات بعثة البلدان الأفريقية ودعمها السوقي سيجري تحملها على أساس طوعي وفقا للمادة ١١ من ولاية بعثة البلدان الأفريقية، ويطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لإنشاء صندوق استئماني لجمهورية أفريقيا الوسطى يساعد على دعم قوات الدول المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية وعلى توفير الدعم السوقي لتلك الدول، ويشجع الدول الأعضاء على التسرع للصندوق الاستئماني؛

٧ - يطلب من الدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية تقديم تقارير دورية إلى المجلس كل شهر على الأقل عن طريق الأمين العام، على أن يقدم التقرير التالي في غضون شهر واحد من تاريخ اتخاذ هذا القرار؛

٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، قبل انتهاء فترة الثلاثة أشهر المشار إليها في الفقرة ٥ أعلاه، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، شاملا توصيات بشأن تقديم المزيد من الدعم الدولي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى؛

٩ - يحث جميع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية على المساعدة في التنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى في فترة ما بعد النزاع؛

١٠ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٨
(الجلسة ٣٨٥٣): القرار ١١٥٢ (١٩٩٨)

في الجلسة ٣٨٥٣، المعقودة في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٨ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١٣٦ (١٩٩٧)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراره ١١٢٥ (١٩٩٧) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧،

وإذ يحيط علما بالتقرير السادس المقدم إلى المجلس من اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي،

وإذ يحيط علما أيضا بالرسالة المؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ والموجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى،

وإذ يحيط علما كذلك بالرسالة المؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس غابون، باسم أعضاء اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي،

وإذ يعرب عن تقديره للطريقة المحايدة والتزيهة التي اضطلعت بها بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي بولايتها بالتعاون الوثيق مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، وإذ يلاحظ مع الارتياح أن بعثة البلدان الأفريقية قد ساهمت في تحقيق استقرار الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما بإشرافها على تسليم الأسلحة،
وإذ يلاحظ أن الدول المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية وجمهورية أفريقيا الوسطى قد قررت تمديد ولاية البعثة لكي يتسنى إنجاز مهمتها،

وإذ يشدد على أهمية الاستقرار الإقليمي وإذ يؤيد تأييدا كاملا، في هذا الصدد، الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء المشاركة في لجنة الوساطة الدولية التي أنشأها المؤتمر التاسع عشر لرؤساء دول وحكومات ووفود فرنسا وأفريقيا، ويبذلها أعضاء اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي،

وإذ يشدد أيضا على ضرورة استمرار جميع الموقعين على اتفاقات بانغي في إبداء التعاون الكامل على التقييد بالاتفاقات وتنفيذها،

وإذ يقرر أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى ما زالت تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة،

١ - يرحب بالجهود المبذولة من جانب الدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي والدول الأعضاء التي تدعم تلك الدول، وباستعدادها لمواصلة هذه الجهود؛

أفريقيا الوسطى. وقال إن مدة البعثة ستكون محدودة وستتعاون مع الشركاء الدوليين الآخرين بهدف دعم إرساء قاعدة للسلام الدائم. وأضاف أنه يتوخى تعيين ممثل خاص ليرأس البعثة، وأن يعمل المنسق المقيم للأمم المتحدة/الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفة مدير لمكتب مثله الخاص.

وفي الجلسة نفسها، وجّه الرئيس (غابون) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أُعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة^(١٥).

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس انتباه المجلس أيضاً إلى الوثائق التالية: رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن يحيل بها التقرير الدوري الثالث لبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٣٦ (١٩٩٧)^(١٦)؛ ورسالة مؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ موجهة من ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى^(١٧)، يعرب فيها عن تأييده التام لعزم الأمين العام الاستعاضة عن بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي بعملية لحفظ السلام ويطلب فيها تمديد ولاية بعثة البلدان الأفريقية لفترة خمسة أسابيع لتيسير عملية الانتقال؛ ورسالة مؤرخة ٤ شباط/فبراير ١٩٩٨ موجهة من رئيس جمهورية غابون بصفته رئيس لجنة الوساطة الدولية المعنية بالأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى ونيابة عن البلدان المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي يطلب فيها إلى المجلس تمديد ولاية البعثة إلى ١٦ آذار/مارس ١٩٩٨ ويفيد بأنه قد يكون من الضروري نشر عملية لصون السلام تابعة للأمم

مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ المقدم عملاً بالقرار ١١٣٦ (١٩٩٧) بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى^(١٤).

ولاحظ الأمين العام في تقريره أنه منذ توقيع اتفاقات بانغي، استعيد السلام والأمن في بانغي بصورة تدريجية، قائلاً إن الفضل يعزى على النحو الواجب إلى كل من جمهورية أفريقيا الوسطى ودور الوساطة الذي قامت به البلدان الأفريقية وبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، وذلك بالدعم الذي تقدمه فرنسا في مجال السوقيات وفي مجالات أخرى والدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن الضروري رغم ذلك، لكي تتسنى استعادة سلام واستقرار دائمين في البلد، القيام بتنفيذ الأحكام المعلّقة من اتفاقات بانغي. وفي ضوء انسحاب فرنسا في نيسان/أبريل ١٩٩٨، ولعدم توافر قدرات لدى بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي حتى يتسنى لها العمل بدون هذا الدعم، أعرب رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى ولجنة الرصد الدولية ودول المنطقة عن اعتقادهم بأنه من الضروري أن يُكفّل وجود قوة لحفظ السلام تتسم بالمصداقية لصون السلام والأمن الدوليين. وأوصى الأمين العام بناءً عليه بأن يعرب المجلس عن استعداده لإنشاء عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام، وذلك على أساس مفهوم للعمليات أكثر تفصيلاً يعتزم تقديمه إلى المجلس في ضوء التقدم الذي تحرزه جمهورية أفريقيا الوسطى في الوفاء بالتزاماتها. وسيكون هيكل البعثة ودورها العسكري ماثلاً لبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، وستسعى للمحافظة على الأمن، وهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة، وستساعد في بناء قدرات أفراد الشرطة والدرك في

(١٥) S/1998/102.

(١٦) S/1998/86.

(١٧) S/1998/88.

(١٤) S/1998/61.

وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن تأييد بلده لمشروع القرار الذي يمدد الإذن لبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، مشيراً إلى أن المساعدة الدولية في دعم اتفاقات بانغي لها أهمية كبيرة من أجل استقرار الوضع. وأفاد بأنه يتخذ، من حيث المبدأ، موقفاً إيجابياً من إنشاء عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى تكون محدودة المدة والموارد، وبأن وفد بلده على استعداد لاتخاذ قرار جديد أكثر تحديداً، بعد الحصول على تقرير إضافي من الأمين العام^(٢١).

وأشارت ممثلة الولايات المتحدة إلى أن المجتمع الدولي أعاد، عن طريق البعثة، الاستتباب للأمن في بانغي، وساعد على تهيئة الظروف الضرورية لتنفيذ اتفاقات بانغي، وأفادت بأن حكومة بلدها تؤيد تأييداً تاماً التمديد بصفة أولية للإذن الممنوح للبعثة. بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة حتى ١٦ آذار/مارس ١٩٩٨ وأنها ستصوت مؤيدة لمشروع القرار. وأبلغت المجلس بأن حكومة بلدها ستكون على استعداد لاتخاذ قرار بإنشاء عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في موعد أقصاه ١٦ آذار/مارس، وستنظر فيما إذا كان من الممكن مساعدة الإصلاحات المؤسسية والسياسية والعسكرية والاقتصادية في جمهورية أفريقيا الوسطى عن طريق المظلة الأمنية التي يمكن أن توفرها عملية حفظ السلام. وأوضح أن وفد بلدها سيدرس عن كثب توصيات الأمين العام فيما يتصل بحجم عملية حفظ السلام المزمعة وولايتها وتكاليفها واستراتيجية الرحيل، إلا أنه سيولي اهتماماً ماثلاً لالتزام الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى بتنفيذ اتفاقات بانغي. وأشارت إلى أنه بوسع المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة ولكن ليس بوسعه أن يكون بديلاً عن جهود الحكومة لتحقيق الاستقرار في

المتحدة تفادياً لأن يعود الوضع من جديد إلى هشاشته السابقة^(١٨).

وذكر ممثل فرنسا أن البعثة كانت مثالا بارزا للدبلوماسية الوقائية، التي هي هدف الكثير من جهود الأمم المتحدة لمنع الصراع ووقف تدهور الأوضاع التي تهدد الأمن والاستقرار الإقليميين أو الدوليين. وأوضح أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال، مع ذلك، محفوفة بالمخاطر ولا تزال تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة وأنه كان من الضروري الإعداد للانتخابات التشريعية وإعادة هيكلة قوات الأمن وتنفيذ تدابير مشددة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وذلك دعماً للمصالحة الوطنية. وأشار إلى أن حكومة بلده تؤيد توصيات الأمين العام بشأن إنشاء عملية لحفظ السلام وأن مشروع القرار سيسمح للأمانة العامة بأن تعد مقترحات تشغيلية سيتم فيها مجلس الأمن. وأعرب عن ثقته في أن قرار المجلس سيكون إجماعياً^(١٩).

وأشاد ممثل المملكة المتحدة بالجهود التي بذلها رئيس غابون وبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي وفرنسا وللدول التي ساهمت بقوات وذلك للجهود التي بذلتها من أجل الحفاظ على السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأفاد بأن حكومة بلده تؤيد فكرة وزع عملية تابعة للأمم المتحدة بشرط أن تعالج جمهورية أفريقيا الوسطى الحاجة إلى إجراء تغييرات أساسية في سياساتها الاجتماعية والاقتصادية والمالية والأمنية، ورحب بفكرة إنشاء مكتب سياسي للأمم المتحدة لرصد التقدم الذي تحرزه في تنفيذ تلك الإصلاحات^(٢٠).

(١٨) S/1998/97.

(١٩) S/PV.3853، الصفحتان ٢ و ٣.

(٢٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩.

(٢١) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

وإذ يحيط علما بالتقرير الثالث المقدم إلى مجلس الأمن من اللجنة الدولية المتابعة لاتفاقات بانغي،

وإذ يحيط علما أيضا بالرسالة المؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى وبالرسالة المؤرخة ٤ شباط/فبراير ١٩٩٨ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس غابون، نيابة عن أعضاء اللجنة الدولية المتابعة لاتفاقات بانغي،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ والمقدم إلى المجلس وفقا للقرار ١١٣٦ (١٩٩٧)،

وإذ يعرب عن تقديره للطريقة المحايدة والتزيهة التي نفذت بها بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي ولايتها، في تعاون وثيق مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، وإذ يلاحظ مع الارتياح أن بعثة البلدان الأفريقية قد أسهمت في تحقيق استقرار الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، خصوصا من خلال الإشراف على تسليم الأسلحة،

وإذ يلاحظ أن الدول المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية وجمهورية أفريقيا الوسطى قررت تمديد ولاية البعثة لكي تستكمل مهمتها، وانتظارا لإنشاء عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة،

وإذ يشدد على أهمية الاستقرار الإقليمي، وإذ يؤيد تأييدا تاما، في هذا السياق، الجهود المبذولة من جانب الدول الأعضاء المشاركة في لجنة الوساطة الدولية التي أنشأها مؤتمر القمة التاسع عشر لرؤساء دول وحكومات ووفود فرنسا وأفريقيا المعقود في واغادوغو في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ ومن جانب أعضاء اللجنة الدولية المتابعة لاتفاقات بانغي،

وإذ يشدد أيضا على ضرورة أن يواصل جميع الموقعين على اتفاقات بانغي التعاون التام على احترام هذه الاتفاقات وتنفيذها للمساعدة على تهيئة الظروف اللازمة لإحلال استقرار طويل الأمد في جمهورية أفريقيا الوسطى،

وإذ يقرر أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في المنطقة،

١ - يرحب بالجهود المبذولة من جانب الدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي ومن جانب الدول الداعمة لها، وبما أبدته من استعداد مواصلة هذه الجهود؛

٢ - يرحب أيضا بالدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى اللجنة الدولية المتابعة لاتفاقات بانغي، ويشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تقديم هذا الدعم؛

٣ - يهيب بالأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى أن تستكمل بلا إبطاء تنفيذ أحكام اتفاقات بانغي ويطلب أيضا الوفاء

الأمد الطويل. وإذا أريدَ لعملية حفظ السلام أن تكون فعالة، فيجب أن ترتبط بتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والأمنية الأساسية، وحثت الحكومة على القيام بهذه الإصلاحات دونما إبطاء. وأعربت عن تأييد بلدها لتعيين ممثل خاص للأمين العام وأنها على يقين من أن تعيين هذا الممثل الخاص، بصفة عاجلة، من شأنه مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على وضع برنامج انتقالي منسق يمكن أن يحسم الأزمة ويبني سلاما أكثر دواما^(٢٢).

وأشاد عدة متكلمين آخرين بالعمل الذي قامت به البعثة واللجنة الدولية للمتابعة، وأثنوا على الجهود التي تبذلها البلدان المشاركة وفرنسا، وشجعوا جميع الأطراف على التعاون من أجل تحقيق تسوية سلمية وشددوا على أهمية الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي ستجريها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وأكدوا تأييدهم لتمديد ولاية بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي إلى أن تحل محلها قوة لحفظ السلام، استنادا إلى تقرير الأمين العام التالي^(٢٣).

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١٥٢ (١٩٩٨)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١١٢٥ (١٩٩٧) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧ و ١١٣٦ (١٩٩٧) المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧،

(٢٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤ (الصين)؛ والصفحة ٤ (اليابان)؛ والصفحتان ٤ و ٥ (البرازيل)؛ والصفحة ٥ (البحرين)؛ والصفحتان ٥ و ٦ (كينيا)؛ والصفحة ٦ (البرتغال)؛ والصفحة ٨ (سلوفينيا)؛ والصفحتان ٦ و ٧ (غامبيا)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (السويد)؛ والصفحة ٨ (سلوفينيا)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (كوستاريكا).

في جمهورية أفريقيا الوسطى، على أساس التقرير المشار إليه في
الفقرة ١١ أعلاه؛

١٣ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٨ (الجلسة
٣٨٦٠): القرار ١١٥٥ (١٩٩٨)

في الجلسة ٣٨٦٠، المعقودة في ١٦ آذار/مارس
١٩٩٨ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في
مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله
تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨ المقدم
عملا بالقرار ١١٥٢ (١٩٩٨)^(٢٤). وبعد إقرار جدول
الأعمال، دعا الرئيس (غامبيا)، بموافقة المجلس، ممثل جمهورية
أفريقيا الوسطى، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة
بدون أن يكون له الحق في التصويت.

ولاحظ الأمين العام في تقريره أنه تم تحقيق تقدم هام
في تنفيذ اتفاقات بانغي والشروع في إصلاحات سياسية
واقتصادية أساسية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقال إنه
الفضل في ذلك يعود أساسا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى
نفسها، بيد أن هذا التقدم ما كان ليتحقق لولا الجهود التي
بذلها زعماء المنطقة والبعثة. وأشار إلى أن الحالة كانت لا
تزال هشة، وأنه لترسيخ هذا التقدم يجب القيام بإصلاحات
اقتصادية واجتماعية جوهرية، وتقديم المساعدة التقنية
للاتخابات التشريعية، ويجب اتخاذ خطوات لإصلاح
وتدريب الجيش وقوات الشرطة والدرك الوطنية. ونظرا إلى
أن البعثة لن تتمكن من مواصلة وجودها في بانغي بدون
دعم مالي وسوقي خارجي، من الضروري إيجاد قوة خلف
موثوقة تفاديا لاحتمال تدهور الحالة بسرعة مع ما يترتب
على ذلك من نتائج خطيرة بالنسبة للحالة الإنسانية والسلام
والأمن في المنطقة. ولذلك، أكد أن إنشاء قوة لحفظ السلام

بالالتزامات المقدمة في الرسالة المؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨
والموجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى؛

٤ - يوافق على أن تواصل الدول الأعضاء المشاركة في
بعثة البلدان الأفريقية العمل بطريقة محايدة ونزيهة لتحقيق هدفها على
الوجه المحدد في الفقرة ٢ من القرار ١١٢٥ (١٩٩٧)؛

٥ - يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق
الأمم المتحدة، فيأذن للدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية
والبلدان التي تقدم الدعم السوقي لها بأن تكفل أمن أفرادها
وحرية حركتهم؛

٦ - يقرر أن يمدد بصفة أولية الإذن المشار إليه في
الفقرة ٥ أعلاه حتى ١٦ آذار/مارس ١٩٩٨؛

٧ - يشير إلى أنه سيجري تحمل نفقات بعثة البلدان
الأفريقية والدعم السوقي لها على أساس طوعي وفقا للمادة ١١ من
ولاية البعثة، ويشجع الدول الأعضاء على المساهمة في الصندوق
الاستئماني لجمهورية أفريقيا الوسطى؛

٨ - يوجب باعتزام الأمين العام أن يعين، على الوجه
المبين في تقريره المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، ممثلا خاصا
لجمهورية أفريقيا الوسطى، ويعرب عن اعتقاده بأن تعيين هذا الممثل
بصفة عاجلة سيكون من شأنه مساعدة الأطراف على تنفيذ اتفاقات
بانغي وتقديم الدعم للأنشطة الأخرى التي تضطلع بها الأمم المتحدة
في البلد؛

٩ - يكرر دعوته إلى جميع الدول والمنظمات الدولية
والمؤسسات المالية للمساعدة في تنمية جمهورية أفريقيا الوسطى في
مرحلة ما بعد انتهاء النزاع؛

١٠ - يطلب إلى الدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان
الأفريقية أن تقدم تقريرا إلى مجلس الأمن، عن طريق الأمين العام، قبل
نهاية الفترة المشار إليها في الفقرة ٦ أعلاه؛

١١ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في موعد
لا يتجاوز ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨، تقريرا عن الحالة في جمهورية
أفريقيا الوسطى لينظر فيه المجلس، على أن يكون مشفوعا بتوصيات
فيما يتعلق بإنشاء عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك
هيكل هذه العملية والأهداف المحددة لها وما يترتب عليها من آثار
مالية، ومعلومات عن تنفيذ اتفاقات بانغي والالتزامات المقدمة في
الرسالة المؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ الموجهة إلى الأمين العام
من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى؛

١٢ - يعرب عن اعتزامه اتخاذ قرار قبل ١٦ آذار/
مارس ١٩٩٨ بشأن إنشاء عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة

(٢٤) S/1998/148 و Add.1.

تمدد ولاية بعثة البلدان الأفريقية ويوجه طلبا إلى المجلس بأن يمدد أيضا ولاية البعثة، ويعلن أيضا تأييده لإنشاء بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة؛ ورسالة مؤرخة ١١ آذار/مارس ١٩٩٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن يحيل بها رسالة من اللجنة الدولية للمتابعة المنشأة عملا بولاية البعثة^(٢٧)، تحيل بدورها تقرير الدول الأعضاء المقدم عملا بالقرار ١١٥٢ (١٩٩٨)؛ ورسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ١٩٩٨ موجهة من ممثل غابون إلى رئيس مجلس الأمن يبلغ فيها المجلس بتوقيع ميثاق المصالحة الوطنية^(٢٨).

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١٥٥ (١٩٩٨)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراراته ١١٢٥ (١٩٩٧) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧، و ١١٣٦ (١٩٩٧) المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، و ١١٥٢ (١٩٩٨) المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٨،

وإذ يحيط علما بالتقرير المؤرخ ١٠ آذار/مارس ١٩٩٨ والمقدم إلى مجلس الأمن من اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي عملا بالقرار ١١٥٢ (١٩٩٨)،

وإذ يحيط علما أيضا بالرسالة المؤرخة ١١ آذار/مارس ١٩٩٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، والرسالة المؤرخة ١٣ آذار/مارس ١٩٩٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس غابون، بالنيابة عن أعضاء اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨ والمقدم إلى المجلس وفقا للقرار ١١٥٢ (١٩٩٨)،

وإذ يعرب عن تقديره للطريقة المحايدة والتهيئة التي اضطلعت بها بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي بولايتها، بالتعاون الوثيق مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، وإذ يلاحظ مع الارتياح أن بعثة البلدان الأفريقية ساهمت مساهمة

تابعة للأمم المتحدة تحل مكان بعثة البلدان الأفريقية يظل الخيار السليم الوحيد. وأوصى بأن ينظر مجلس الأمن بعناية في الحقائق التي يتضمنها هذا التقرير بغية النظر في إمكانية إنشاء هذه القوة. وأوضح أن البعثة ستعمل بنسبة كبيرة على استعداد جميع البلدان المهتمة بمواصلة اشتراكها على نحو وثيق في عملية السلام ولتقديم المساعدة بكل طريقة ممكنة، وأعلم المجلس بأن فرنسا وافقت على تقديم دعم سوقي وطني وعلى المساعدة في إجلاء أفراد الأمم المتحدة إذا نشأت حالة طوارئ. وأوصى بأن تنتهي مدة البعثة بعد مرور ٩٠ يوما على إعلان نتائج الانتخابات التشريعية، وأن تكون مدة الولاية الأولية ثلاثة أشهر، بغية السماح للمجلس باستعراض تنفيذ الالتزامات التي تحملتها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. وأوصى أيضا بأن يوافق المجلس على الترتيبات الخاصة التي ستسمح بالانتقال السلس إلى العملية الجديدة، وبأن يأذن بمواصلة بعثة البلدان الأفريقية حتى تاريخ ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨، وأكد أن استمرار الحصول على دعم البلدان المساهمة بقوات في البعثة ذو أهمية أساسية بالنسبة لنجاح مساعي الأمم المتحدة. وأبلغ المجلس أنه يعتزم تعيين ممثل خاص لجمهورية أفريقيا الوسطى سيتولى مساعدة الأطراف في تنفيذ اتفاقات بانغي.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة^(٢٥).

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس انتباه المجلس أيضا إلى الوثائق التالية: رسالة مؤرخة ١١ آذار/مارس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى^(٢٦)، يبلغ عنها المجلس بقرار لجنة الوساطة الدولية أن

(٢٧) S/1998/221.

(٢٨) S/1998/233.

(٢٥) S/1998/231.

(٢٦) S/1998/219.

٧ - يؤكد أنه سيتخذ قرارا قبل ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٨ بشأن إنشاء عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى على أساس تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨؛
٨ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٨ (الجلسة ٣٨٦٧): القرار ١١٥٩ (١٩٩٨)

في الجلسة ٣٨٦٧، المعقودة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٨ ووفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله مجددا تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨^(٢٩). وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (غامبيا)، بموافقة المجلس، ممثلي جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان، بناء على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهما الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة^(٣٠).

وأعرب ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى عن امتنانه للمجتمع الدولي والأمين العام وفرنسا ومجلس الأمن لدعمهم المتواصل، وأكد من جديد عزم حكومة بلده على التعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى (مينوركا) بكل طريقة ممكنة وعلى الوفاء بجميع التزاماتها وواجباتها. وقال إنها عاقدة العزم على أن يكون السلام محل رصد، بعد تحقيقه، وعلى تأمين عملية الانتخابات الحرة والتزيهة^(٣١).

(٢٩) S/1998/148 و Add.1؛ وانظر أيضا الجلسة ٣٨٦٠.

(٣٠) S/1998/268.

(٣١) S/PV.3867، الصفحة ٢.

كبيرة في تحقيق استقرار الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما من خلال إشرافها على تسليم الأسلحة،

وإذ يلاحظ أن الدول المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية وجمهورية أفريقيا الوسطى قررت تمديد ولاية البعثة لغاية ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨ بهدف ضمان الانتقال السلس إلى عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام المتوقع نشرها،

وإذ يشدد على أهمية الاستقرار الإقليمي ويؤيد كل التأييد، في هذا السياق، الجهود التي تبذلها لجنة الوساطة الدولية التي أنشأها مؤتمر القمة التاسع عشر لرؤساء دول وحكومات ووفود فرنسا وأفريقيا المعقود في واغادوغو في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وأعضاء اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي،

وإذ يشدد أيضا على ضرورة أن يواصل جميع الموقعين على اتفاقات بانغي التعاون على النحو الكامل على احترام هذه الاتفاقات وتنفيذها،

وإذ يقرر أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة،

١ - يرحب بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي والدول الداعمة لها، وباستعدادها لمواصلة هذه الجهود؛

٢ - يحث حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة الوفاء بالالتزامات المعرب عنها في الرسالة المؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ والموجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، ويهيب بالأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى استكمال تنفيذ أحكام اتفاقات بانغي وتنفيذ الاستنتاجات التي توصل إليها مؤتمر المصالحة الوطنية؛

٣ - يوافق على مواصلة الدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية تسيير العملية بطريقة محايدة ونزيهة لتحقيق هدفها على النحو المبين في الفقرة ٢ من القرار ١١٢٥ (١٩٩٧)؛

٤ - يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فيأذن للدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية وللدول التي تقدم الدعم السوقي بأن تكفل الأمن وحرية الانتقال لأفرادها؛

٥ - يقرر أن الإذن المشار إليه في الفقرة ٤ أعلاه سيمدد أجله حتى ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٨؛

٦ - يشير إلى أن نفقات بعثة البلدان الأفريقية ودعمها السوقي سيجري تحملها على أساس طوعي وفقا للمادة ١١ من ولاية البعثة، ويشجع الدول الأعضاء على التبرع للصندوق الاستئماني لجمهورية أفريقيا الوسطى؛

على أحكام مشروع القرار المتعلقة بأهمية دعم المجتمع الدولي في مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى في الانطلاق نحو التنمية الاقتصادية المرجوة^(٣٤).

وقال ممثل كينيا أنه تم تحقيق الكثير من الأهداف التي وضعتها لجنة الوساطة الدولية ولجنة الرصد الدولية وبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي كما وردت في التقرير المرحلي الثالث^(٣٥). إلا أن الحالة ما زالت هشة وسيوفر إنشاء بعثة الأمم المتحدة ما يحتاج إليه شعب جمهورية أفريقيا الوسطى من ضمان أن المجتمع الدولي سيوطد تلك المكاسب. وقال إن تعيين الممثل الخاص سيقوي الثقة في عملية المصالحة الوطنية وسيساعد في تنسيق جهود الأمم المتحدة في فترة ما بعد الصراع وبناء السلام. وأكد أنه من الجدير بالملاحظة أن مشروع القرار يعترف بوضوح بأن التزام المجتمع الدولي المستدام بدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية لا غنى عنه لإحلال سلام واستقرار طويلي الأجل في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، رحّب بالتقدم المحرز الذي تحقق في المباحثات مع المؤسسات المالية الدولية، ودعا الجميع إلى الإسهام في الصندوق الاستئماني الذي أسسه الأمين العام. إلا أنه أشار إلى أن الاعتماد الجديد على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للإبقاء على وحدة البلدان ليس بالحل الذي ”يطمحون إليه أو يرغبون في تشجيعه“، وأفاد بأنه يعتقد أن إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى لفترة محدودة كما أوصى بذلك الأمين العام سيكون كافيا لوضع أساس متين لنهضة جمهورية أفريقيا الوسطى من جديد. وفي الختام، أوضح أنه سيصوت لصالح مشروع القرار^(٣٦).

وتكلم ممثل المملكة المتحدة، نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة والمنحازة إليه^(٣٢)، فقال إن الاتحاد وتلك البلدان ترحب بالخطوات الهامة التي اتخذت نحو تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. بما في ذلك اتفاقات بانغي والمساهمة الحيوية التي قدمتها البعثة والقادة الإقليميون وفرنسا. وأشار إلى الجهود التي بذلها رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى لمواصلة الإصلاح في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والانتخابية والأمنية ومواصلة العملية المؤدية إلى عقد انتخابات حرة ونزيهة. وأفاد بأن الاتحاد الأوروبي يرحب ترحيبا حارا بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى (مينوركا) وتعيين ممثل خاص للقيام بدور التنسيق والتعاون المسندين إليه، بما في ذلك المسؤولية عن تشجيع المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وأكد أن الاتحاد الأوروبي سيواصل توفير المساعدة الإنمائية، خاصة في إطار صندوق التنمية الأوروبي، التي ستشمل دعما كبيرا لإنعاش قطاعي النقل والصحة. وأعرب عن اعتقاده بأن الأمم المتحدة تستطيع، من خلال ”مينوركا“ والممثل الخاص، أن تساهم بشكل ملحوظ في إقامة السلام الدائم والديمقراطية والتنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى^(٣٣).

وأبلغ ممثل السودان المجلس أن حكومة بلده كان لها شرف المشاركة في التوقيع على ميثاق المصالحة التاريخية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأعرب عن إعجابه وتقديره لدور رئيس غابون ولجنة الوساطة وبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي. وأفاد بأن حكومة بلده تؤيد مشروع القرار وأكد مجددا أهمية التعاون والتكامل الإقليميين. وشدد

(٣٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢ (إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا؛ وكذلك قبرص والنرويج).

(٣٣) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(٣٤) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(٣٥) S/1998/86.

(٣٦) المرجع نفسه، الصفحات ٤ إلى ٦.

ولجنة الوساطة الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ورغم أن البعثة ستساعد على ضمان عدم تدهور الأحوال خلال الفترة التي تسبق الانتخابات التشريعية. وذكر بأن مشروع القرار المطروح يمثل نتيجة مرضية وأن بعثة "مينوركا" ستعمل بموجب الموافقة الصريحة للأطراف، وهو ما سيضعها في الإطار القانوني الملائم لها بموجب الميثاق. وقال، مشيراً إلى أن الفقرة ١٣ من منطوق مشروع القرار تؤكد أنه "قد يلزم أن تتخذ بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى إجراءات لكفالة أمن وحرية حركة أفرادها للاضطلاع بولايتها"، وأن وفد بلده يفهم أن هذه القاعدة ينبغي أن تنطبق عموماً على عمليات حفظ السلام المنشأة بموجب الفصل السادس. وحث الرئيس والأطراف المعنية على اغتنام هذه الفرصة لكفالة سلام دائم في جمهورية أفريقيا الوسطى، مما يسهم في زيادة الوثام في المنطقة بأكملها^(٣٨).

وأعرب ممثل اليابان عن تقديره الصادق لكل الذين شاركوا في جهود تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقال إنه على الرغم من التقدم الملحوظ الذي تحقق، لا تزال عدة مهام في الانتظار من بينها عقد انتخابات. ولذلك، فإن حكومة بلده ستصوت مؤيدة لمشروع القرار. وأبلغ المجلس بأن حكومة بلده شاركت ولا تزال في الجهود الرامية إلى استنباط استراتيجية شاملة وفعالة لمنع الصراعات وتسويتها في وقت مبكر، مع تشديد خاص على أفريقيا. وأفاد بأن بلده استضاف مؤتمر طوكيو الدولي بشأن الاستراتيجية الوقائية، حيث اجتمع ممثلون من أكثر من ٢٠ بلداً ومنظمة وناقشوا الموضوع بعمق. وشملت العناصر الرئيسية في هذه الاستراتيجية قدرة الأمم المتحدة على الإنذار المبكر المحسّن، وزيادة التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل منظمة الوحدة

(٣٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩.

وقال ممثل فرنسا أن بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي قامت "بعمل هائل" على صعيد إعادة الهدوء إلى بانغي ونزع أسلحة الجماعات وتنفيذ اتفاقات بانغي، إلا أن هذه الحالة ما زالت قابلة للانتكاس. ولهذا السبب فإن تدخل الأمم المتحدة ضروري ومن ثم بعثة الأمم المتحدة رداً مناسباً. فولاية البعثة تتجاوز قدرات بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، ويتطلب ذلك استمرار رصد وتعزيز تنفيذ الإصلاحات والالتزامات التي قطعتها سلطات أفريقيا الوسطى. ويرر بلوغ هذه الأهداف الاستفادة من صلاحيات وسلطة عملية للأمم المتحدة يرأسها ممثل خاص للأمين العام. وقال إن بالإمكان تمديد الولاية الأولية، ومدتها ثلاثة أشهر، إذا وُجد أن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة تقابل بجهود سلطات أفريقيا الوسطى لتنفيذ الإجراءات والإصلاحات الضرورية بالكامل. وذكر أن البلدان الستة المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية ستواصل تقديم فصائلها في إطار بعثة "مينوركا" وستنضم إليها دولتان أفريقيتان أخريان هما غانا وكوت ديفوار. وأفاد بأن هذا يوضح عملياً انتفاء الحاجة إلى التمييز بين التعزيز اللازم لقدرة حفظ السلام الأفريقية ودور الأمم المتحدة، فكل منهما يكمل الآخر ويعززه. قال إن حكومة بلده ستواصل، بهذه الروح، تقديم الدعم السوقي والطبي لبعثة مينوركا. وأكد أن بعثة "مينوركا" مثال جيد على الدبلوماسية الوقائية، وستجيء بعد أداء بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي لدورها، كي تقدّم لجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية فرصة إقرار السلام والأمن الوطيين الدائمين^(٣٧).

وأشاد ممثل البرازيل بالعمل القيم الذي قامت به بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، ورئيس غابون

(٣٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

وأفاد ممثل الاتحاد الروسي بأن حكومة بلده مسرورة لأن ثمة تقدماً أحرز في تطبيع الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن هذا مرده إلى العمل النشط الذي تقوم به لجنة الرصد الدولية وبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي. إلا أن المساعدة الدولية ضرورية من أجل تعزيز عملية المصالحة الوطنية والإبقاء على وجود مناخ آمن يفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وأوضح أن فعالية المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي تعتمد على استعداد الحكومة وجميع الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى لإظهار المزيد من الإرادة السياسية عبر تنفيذ اتفاقات بانغي على نحو صارم، والامتثال لميثاق المصالحة الوطنية. وأكد أن الولاية المبدئية لبعثة مينوركا، كما حددها مشروع القرار الحالي، أمثل ما يكون، وكذلك ملاك العنصر العسكري فيها. وأشار إلى أن مسألة دور الأمم المتحدة مستقبلاً في توطيد المصالحة الوطنية والإعداد لإجراء انتخابات، يمكن أن تقرر لاحقاً في ضوء التطورات المستجدة وعلى أساس التوصيات الواردة في التقرير التالي للأمين العام^(٤١).

وأفاد ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بأن بلده يسعد أن يؤيد إنشاء بعثة محدودة ولكنها ضرورية لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وذكر أن الإجراءات التي سيتخذها المجلس ستساعد في توطيد عمل القوة المتعددة الجنسيات، التي أشاد بها لإعادتها النظام إلى بانغي ولبلدتها في برنامج فعال لترع السلاح. وأكد أن دور البعثة يتمثل في توفير الأمن لفترة كافية تمكّن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى من الاضطلاع بالإصلاحات التي وعدت بها، وتوفير أمنها بنفسها. وأشار إلى أن الجميع اتفقوا في مناقشات المجلس على أن الأمم المتحدة لن تتولى المسؤولية عن الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الأبد، وأنه يجب

الأفريقية. وفي الختام، كرر أن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى لا ينبغي بأي حال أن تُعتبر علاجاً للمشاكل التي تواجهها جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن مهمتها هي مجرد دعم جهود الحكومة للتغلب على هذه المشاكل، مؤكداً أن جمهورية أفريقيا الوسطى نفسها تقع على عاتقها مسؤولية إعادة بناء البلد وبذل قصارى جهدها لتحقيق الرخاء. وأفاد أيضاً بأن حكومة بلده ستواصل مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى في جهودها من أجل الحفاظ على الاستقرار وتعزيز رفاه شعبها^(٣٩).

وأشاد ممثل الصين بعمل بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي التي أثبتت أنه بفضل جهود البلدان الأفريقية ذاتها ودعم مجلس الأمن الكامل وفي حينه يمكن تدريجياً ضمان استقرار البلدان المعنية وتنميتها. وأكد أن حكومة بلده أيدت دائماً الرأي القائل إن المجلس ينبغي أن يحترم المطالب المعقولة التي تتقدم بها البلدان الأفريقية وأن يقدم الدعم اللازم لها. وأوضح أن الصين تؤيد مشروع القرار وإنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأنه يعتقد أن بعثة "مينوركا" ستتيح الممارسات الجيدة لبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، وأنها ستحترم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى احتراماً كاملاً، وأنها ستستجيب للحالة المعينة القائمة في البلد، وستواصل تعزيز الاتصالات والحوار فيما بين جميع الجهات، وأنها ستضطلع بالمهام المنصوص عليها في مشروع القرار. وأعرب عن أمله في أن اعتماد مشروع القرار سيعزز بنشاط المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار الاقتصادي ويساعد البلد على التحرك تدريجياً نحو إحلال السلام والاستقرار والتنمية والازدهار^(٤٠).

(٣٩) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

(٤٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(٤١) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

لإجراء الانتخابات، إلا أنه لا يعتقد أنه يحسن وضع المساعدة في الانتخابات تحت يد القيادة العسكرية لعملية حفظ السلام؛ بل ينبغي بدلا من ذلك، أن تشكل جزءا منفصلا من البرنامج الواسع للمساعدة الذي سينسقه الأمين العام بدعم من المنظمات الأخرى. وأعرب عن تأييده أيضا لتشكيل "مجموعة من أصدقاء جمهورية أفريقيا الوسطى" لتقديم العون في تنسيق المساعدة الاقتصادية الدولية لهذا البلد وتقديم المشورة إليه كذلك. وفي الختام، أكد على دعم الولايات المتحدة لما تنظر إليه على أنه مبادرة إقليمية لمساعدة أحد الجيران، معربا عن أمله في أن تعزز هذه البعثة جهود جمهورية أفريقيا الوسطى للتمكّن من إعادة إنشاء حكومة مستقرة وأمنة^(٤٢).

وأعرب بعض المتكلمين الآخرين عن تأييدهم لإنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى ومشروع القرار، وأشادوا بالعمل الذي قامت به بعثة البلدان الأفريقية والقادة الإقليميون ولجنة الرصد الدولية ولجنة الوساطة الدولية، وشددوا على أهمية تعيين ممثل خاص وأشاروا إلى ضرورة تقديم دعم دولي للإصلاحات الاقتصادية والسياسية^(٤٣).

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١٥٩ (١٩٩٨)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراراته ١١٢٥ (١٩٩٧) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧، و ١١٣٦ (١٩٩٧) المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، و ١١٥٢ (١٩٩٨) المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٨، و ١١٥٥ (١٩٩٨) المؤرخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٨،

(٤٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤ و ١٥.

(٤٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨ (كوستاريكا)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (البرتغال)؛ والصفحتان ١٠ و ١١ (السويد)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣ (البحرين)؛ والصفحة ١٣ (سلوفينيا).

على الحكومة أن تستفيد من هذه الفرصة بحكمة وفعالية. وأكد مشيرا إلى أنهم شهدوا تقدما من جانب حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الأسابيع القليلة الماضية "عندما بدأ يلوح خطر مغادرة بعثة البلدان الأفريقية" أكثر مما شهدوه في العام السابق، أن التقدم نحو الإصلاح ينبغي أن يستمر. وأفاد بأن بلده يؤيد بقوة مبادرات مؤسسات بريتون وودز لمساعدة تقدم جمهورية أفريقيا الوسطى صوب الأمن المالي، وأنه سيستعرض تقارير هذه المؤسسات باعتبارها مقياسا لالتزام الحكومة بالإصلاح الاقتصادي الجدي. ورحب بتحديد الفترة الأولية لولاية البعثة بمدة ثلاثة أشهر، قائلا إن ذلك من شأنه أن يسمح للمجلس باستعراض التقدم المحرز وتعديل ولاية البعثة حسبما تقتضي الضرورة. وأكد أنه إن لم تحرز حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى تقدما ملموسا نحو الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والأمنية اللازمة، فإن بلده سيجد صعوبة في تجديد ولاية هذه البعثة لفترة أخرى. وأكد مشيرا إلى أن دور الممثل الخاص للأمين العام حاسم في تلك الفترة الانتقالية، أن بلده يتطلع إلى تعيين ممثل خاص قوي بسرعة. وسيكون الممثل الخاص مسؤولا عن هذه البعثة وعلى الإشراف على جميع أنشطة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتنسيق برامج مساعدات الأمم المتحدة مع الجهود الدولية الأخرى، بما في ذلك جهودات مؤسسات بريتون وودز وغيرها من الجهات المانحة، وهذا أمر أساسي لإنجاح هذه المساعدة في نهاية المطاف. وذكر أن الانتخابات تمثل جزءا آخر هاما في عملية الإصلاح الديمقراطي في جمهورية أفريقيا الوسطى وأعرب عن أمله في أن يقدم خبراء الانتخابات، من وكالات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الخبرة في التخطيط للانتخابات، مساعدتهم لجمهورية أفريقيا الوسطى. وقال إنه يرحب بمشاركة ممثل الأمين العام في تنسيق المساعدة الدولية المحتملة

هذا الصدد بالتعاون بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والمؤسسات المالية الدولية في وضع برنامج للإصلاح الاقتصادي،

وإذ يقرر أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة،

ألف

١ - **يرحب** بالتقدم الذي أحرزته السلطات والأحزاب في جمهورية أفريقيا الوسطى نحو تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار المستدام في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

٢ - **يحث** حكومة أفريقيا الوسطى على مواصلة الوفاء بالالتزامات المعرب عنها في الرسالة المؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ والموجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى وبهيب بالأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى إتمام تنفيذ أحكام اتفاقات بانغي وتنفيذ ميثاق المصالحة الوطنية؛

٣ - **يكرر** دعوته إلى جميع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية للمساعدة في تنمية جمهورية أفريقيا الوسطى في مرحلة ما بعد النزاع؛

باء

٤ - **يرحب** بالجهود المبذولة من جانب الدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي ومن جانب الدول الداعمة لها، وبما أبدته من استعداد لمواصلة هذه الجهود؛

٥ - **يوافق** على أن تواصل الدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية تسيير العملية بطريقة محايدة ونزيهة لتحقيق هدفها على الوجه المحدد في الفقرة ٢ من القرار ١١٢٥ (١٩٩٧)؛

٦ - **يتصرف** بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فيأذن للدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية والدول التي تقدم الدعم السوقي لها بأن تكفل أمن أفرادها وحرية حركتهم؛

٧ - **يقرر** أن ينتهي الإذن المشار إليه في الفقرة ٦ أعلاه في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨؛

٨ - **يشير** إلى أنه سيجري تحمل نفقات بعثة البلدان الأفريقية والدعم السوقي لها على أساس طوعي وفقا للمادة ١١ من ولاية البعثة ويشجع الدول الأعضاء على المساهمة في الصندوق الاستئماني لجمهورية أفريقيا الوسطى؛

جيم

٩ - **يقرر** أن ينشئ بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى اعتبارا من ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨. ويقرر أيضا ألا يتجاوز العنصر العسكري لهذه البعثة ١٣٥٠ فردا؛

وإذ يشير إلى التقرير المؤرخ ١٠ آذار/مارس ١٩٩٨ والمقدم إلى مجلس الأمن من اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي عملا بالقرار ١١٥٢ (١٩٩٨)،

وإذ يشير أيضا إلى الرسالة المؤرخة ١١ آذار/مارس ١٩٩٨ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى والرسالة المؤرخة ١٢ آذار/مارس ١٩٩٨ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس جمهورية غابون، نيابة عن أعضاء اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي،

وقد نظر كذلك في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨ والمقدم إلى المجلس وفقا للقرار ١١٥٢ (١٩٩٨)،

وإذ يكرر الإعراب عن تقديره للطريقة المحايدة والتريبة التي نفذت بها بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي ولايتها، في تعاون وثيق مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، وإذ يلاحظ مع الارتياح أن بعثة البلدان الأفريقية ما برحت تسهم على نحو هام في تحقيق استقرار الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، خصوصا من خلال الإشراف على تسليم الأسلحة،

وإذ يدرك أن الدول المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية وجمهورية أفريقيا الوسطى قررت تمديد ولاية البعثة إلى ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨ من أجل ضمان الانتقال السلس إلى نشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة،

وإذ يشدد على أهمية الاستقرار الإقليمي وعلى ضرورة تعزيز التقدم الذي أحرزته بعثة البلدان الأفريقية، وبخاصة مساعدة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى على تدعيم عملية المصالحة الوطنية والمساعدة على استمرار وجود بيئة آمنة ومستقرة تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة،

وإذ يشدد أيضا على ضرورة أن يواصل جميع الموقعين على اتفاقات بانغي تنفيذ هذه الاتفاقات وأن تتخذ سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى خطوات محددة لتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨، بما في ذلك وضع قانون انتخابي والتحصير للانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٩٨،

وإذ يستلم بالصلة بين السلم والتنمية وبأن الالتزام المستمر من جانب المجتمع الدولي بمساعدة ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في جمهورية أفريقيا الوسطى أمر لا غنى عنه بالنسبة للسلم والاستقرار في البلد على الأمد الطويل، وإذ يرحب في

(د) لتوفير المساعي الحميدة والوساطة بين الحكومة والأحزاب السياسية؛

(هـ) لإسداء المشورة وتيسير تقديم المساعدة الفنية في مجالي الحكم الجيد وسيادة القانون؛

(و) للتعاون مع الشركاء الدوليين الآخرين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، بمدف دعم الأنشطة الرامية إلى إرساء الأسس للسلم الدائم والتعمير والتنمية على الصعيد الوطني؛

(ز) لتشجيع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها على تقديم المساعدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وبخاصة في المجالات المشار إليها في تقرير الأمين العام؛

١٥ - **يطلب** إلى الأمين العام أن ييقي مجلس الأمن على علم بصفة منتظمة وأن يقدم تقريراً إلى المجلس بحلول ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بشأن تنفيذ ولاية البعثة والتطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى والتقدم المحرز نحو تنفيذ الالتزامات المعرب عنها في الرسالة المؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ والموجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى وتنفيذ اتفاقات بانغي وميثاق المصالحة الوطنية، بما في ذلك الالتزامات المتصلة بضمان الانتعاش الاقتصادي للبلد؛

١٦ - **يطلب** أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المشار إليه في الفقرة ١٥ أعلاه معلومات بشأن التقدم الذي تحرزه حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في اعتماد قانون انتخابي وتحديد موعد لإجراء الانتخابات التشريعية ووضع خطط محددة لإجراء الانتخابات التشريعية، وأن يقدم توصيات عن الدور المقبل للأمم المتحدة في عملية الانتخابات التشريعية؛

١٧ - **يحث** الدول الأعضاء على الاستجابة للطلب المقدم إليها من الأمين العام للمساهمة بالأفراد والمعدات والموارد الأخرى في البعثة من أجل تيسير نشرها في وقت مبكر؛

١٨ - **يوافق** على اعتزام الأمين العام إنشاء صندوق استئماني لتمكين الدول الأعضاء من تقديم التبرعات لدعم أنشطة البعثة والمساعدة في تمويل البعثة، ويحث الدول الأعضاء على المساهمة في الصندوق؛

١٩ - **يطلب** إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تبرم اتفاقاً بشأن مركز القوات مع الأمين العام قبل ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨، ويشير إلى أنه ريثما يبرم هذا الاتفاق، ينبغي أن يطبق بصورة مؤقتة الاتفاق النموذجي بشأن مركز القوات المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠؛

٢٠ - **يقرر** أن ييقي هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

١٠ - **يقرر** أن تسند للبعثة الولاية المبدئية التالية، مع مراعاة توصيات الأمين العام الواردة في تقريره المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨:

(أ) المساعدة في صون وتعزيز الأمن والاستقرار بما في ذلك حرية الحركة، في بانغي والمناطق المتاخمة للمدينة مباشرة؛

(ب) مساعدة قوات الأمن الوطني في المحافظة على القانون والنظام وفي حماية المنشآت الرئيسية في بانغي؛

(ج) الإشراف على جمع الأسلحة التي تسترد أثناء عملية نزع السلاح ومراقبة تخزينها ورصد التصرف النهائي فيها؛

(د) كفالة أمن أفراد الأمم المتحدة وحرية تحركهم وسلامة وأمن ممتلكات الأمم المتحدة؛

(هـ) المساعدة في التنسيق مع الجهود الدولية الأخرى في برنامج قصير الأجل لمدربي الشرطة وفي الجهود الأخرى المبذولة لبناء قدرات الشرطة الوطنية، وإسداء المشورة في إعادة تنظيم الشرطة الوطنية وقوات الشرطة الخاصة؛

(و) إسداء المشورة وتقديم الدعم التقني للهيئات الانتخابية الوطنية فيما يتعلق بقانون الانتخابات وخطط إجراء الانتخابات التشريعية المقررة في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٩٨؛

١١ - **يأذن** للأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لكفالة النشر الكامل لبعثة الأمم المتحدة بحلول ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨ من أجل الاضطلاع بولايتها، ولضمان الانتقال السلس بين بعثة البلدان الأفريقية وبعثة الأمم المتحدة؛

١٢ - **يقرر** أن يكون إنشاء بعثة الأمم المتحدة لفترة أولية مدتها ثلاثة أشهر حتى ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨، ويعرب عن اعتزامه أن يبيت في تمديد البعثة على أساس التقرير الذي سيقدمه الأمين العام عملاً بالفقرة ١٥ أدناه؛

١٣ - **يؤكد** أنه قد يلزم أن تتخذ البعثة إجراءات لكفالة أمن وحرية حركة أفرادها للاضطلاع بولايتها؛

١٤ - **يرحب** بتعيين الأمين العام لمثله الخاص في جمهورية أفريقيا الوسطى ضمن البعثة:

(أ) للمساعدة في التشجيع على إجراء الإصلاحات اللازمة لتحقيق المصالحة الوطنية والأمن والاستقرار في البلد؛

(ب) لرئاسة البعثة؛

(ج) لتولي السلطة الكاملة على جميع أنشطة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، دعماً لولاية البعثة؛

المجلس السابقة، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ المقدم عملاً بالقرار ١١٥٩ (١٩٩٨)^(٤٦). وبعد إقرار جدول الأعمال، وجه الرئيس (الاتحاد الروسي)، بموافقة المجلس، دعوة إلى ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى، بناء على طلبه، للمشاركة في المناقشة دون أن يكون له الحق في التصويت.

وقال الأمين العام في تقريره إنه منذ نقل السلطة من بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى (مينوركا) في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨، نجحت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في المحافظة على الأمن والاستقرار في بانغي، وما فتئ ممثله الخاص يعمل بنشاط على تعزيز الإصلاحات اللازمة لتحقيق المصالحة الوطنية الدائمة والسلامة والتنمية. وأفاد بأن جميع الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى وبلدان المنطقة رحبت بنشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبأنه من المسلم به على نطاق واسع أن إنشاءها قد ساهم في صون السلم والأمن الدوليين في المنطقة. وأوضح أنه تم تحقيق بعض التقدم في تنفيذ الإصلاحات الرئيسية المبينة في تقريره السابق^(٤٧). بيد أنه لا يزال يتعين القيام بإجراءات عاجلة في المجالات ذات الأولوية التالية: إعادة تشكيل قوات الدفاع وقوات الأمن؛ وإجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة؛ وتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي. ودعا الأمين العام المانحين التقليديين والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية إلى تقديم المساعدة الضرورية. وأفاد بأنه لن يكون بوسع وضع توصيات عن الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في المستقبل في عملية الانتخابات إلا بعد تلبية حد أدنى من المتطلبات التي

(٤٦) S/1998/540.

(٤٧) S/1998/148 و Add.1.

وتكلم ممثل غابون بعد التصويت، فأشاد بمجهود الأمين العام وبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي وفرنسا ولجنة الوساطة الدولية في التقليل من الاضطرابات في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأفاد بأن حكومة بلده تؤيد تماما الأهداف المسندة إلى بعثة "مينوركا" المتمثلة في تعزيز عملية المصالحة الوطنية ضمن الإطار الدقيق لاتفاقات بانغي، وتهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات تشريعية مستقبلا في مناخ من الشفافية وبالتعاون الوثيق بين بعثة "مينوركا" والمبادرات الإقليمية، وخاصة مبادرات لجنة الوساطة الدولية واللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي ومنظمة الوحدة الأفريقية^(٤٤).

وذكر ممثل غامبيا أنه بالرغم من أن بعثة البلدان الأفريقية فعلت الكثير لتحسين الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، لا تزال تلك الحالة خطيرة. وقال إن الأحكام الرئيسية الواردة في هذا القرار، ومن بينها إنشاء قوة لحفظ السلام، ودعوة الدول إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني، ودعوة المنظمات الدولية إلى المساعدة في تنمية جمهورية أفريقيا الوسطى بعد انتهاء الصراع، والطلب الموجه إلى الدول الأعضاء لتساهم في موارد بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وإلى الأمين العام لتقديم تقريراً عن التقدم الذي تحرزه جمهورية أفريقيا الوسطى في وضع خطط للانتخابات التشريعية، تشكل خطوات في الاتجاه الصحيح، ولهذا أيد وفده القرار^(٤٥).

المقرر المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ (الجلسة

٣٩٠٥): القرار ١١٨٢ (١٩٩٨)

في الجلسة ٣٩٠٥ المعقودة في ١٤ تموز/يوليه

١٩٩٨، ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات

(٤٤) المرجع نفسه، الصفحتان ١٥ و ١٦.

(٤٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

الأمين العام المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨ والوفاء بالالتزامات
المعرب عنها في الرسالة المؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ والموجهة
إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى. بما في ذلك
استمرار التعاون مع المؤسسات المالية الدولية.

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية
أفريقيا الوسطى لغاية ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨؛

٢ - يهيب بحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تعتمد،
في أقرب وقت ممكن، خطة لإعادة تشكيل القوات المسلحة لجمهورية
أفريقيا الوسطى بصورة فعالة استنادا إلى المقترحات التي قدمتها اللجنة
المعنية بإعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن؛

٣ - يحث المجتمع الدولي على تقديم دعمه لإعادة
تشكيل قوات الأمن لجمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك قوة
الدرك، من خلال برامج المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، ويسلم
بالدور الذي تقوم به البعثة في تقديم المشورة والمساعدة التقنية في
الخطوات الأولية لإعادة تشكيل قوات الأمن هذه، وفي هذا الصدد،
في تنسيق وتوجيه الدعم الدولي لتحقيق هذه الغاية؛

٤ - يدرك أن البعثة قد تضطلع، تنفيذًا لولايتها، ببعثات
استطلاعية لفترات محدودة خارج بانغي، وبمهام أخرى تتعلق بأمن
موظفي الأمم المتحدة وفقا للفقرة ١٠ من القرار ١١٥٩ (١٩٩٨)؛

٥ - يهيب بسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أن تعتمد
على وجه السرعة خطة عملية لتنظيم الانتخابات التشريعية، ومن ثم
يتسنى للأمم المتحدة والمنظمات الدولية أن تجري الترتيبات لتقديم
المساعدة اللازمة؛

٦ - يشجع البعثة على أن تواصل التشاور مع برنامج
الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تقديم المشورة والمساعدة التقنية إلى جميع
الهيئات الانتخابية ذات الصلة، وبحث الأمين العام على أن يقدم، في
أقرب وقت ممكن، توصيات بشأن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة
في عملية الانتخابات التشريعية؛

٧ - يحث الدول الأعضاء على أن تقدم المساعدات
التقنية والمالية والسوقية المطلوبة من أجل تنظيم انتخابات حرة ونزيهة؛

٨ - يحث أيضا الدول الأعضاء على دعم جهود
سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
للبلد ويشجع، بصفة خاصة، المؤسسات المالية الدولية على التعاون مع
جمهورية أفريقيا الوسطى في هذا الصدد؛

٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن
بحلول ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة
وعما يستجد من تطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعن التقدم
الحرز في تنفيذ الالتزامات المعرب عنها في الرسالة المؤرخة ٨ كانون

تشمل إبرام اتفاق مع مؤسسات بريتون وودز، ووضع خطة
تنفيذية مفصلة للانتخابات. وبالنظر إلى الحالة الراهنة،
أوصى مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في
جمهورية أفريقيا الوسطى حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨،
وأشار إلى أنه إذا انتهت الاستعدادات اللازمة للانتخابات
فإنه سيكون على استعداد لتقديم توصيات مفصلة بشأن
إمكانية اشترك الأمم المتحدة قبل انتهاء فترة الولاية.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس انتباه المجلس إلى
مشروع قرار كان قد أعد في أثناء مشاورات المجلس
السابقة^(٤٨). وبعد ذلك، طرح مشروع القرار للتصويت
واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١٨٢ (١٩٩٨)، وفي
ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراراته ١١٢٥ (١٩٩٧) المؤرخ
٦ آب/أغسطس ١٩٩٧، و ١١٣٦ (١٩٩٧) المؤرخ ٦ تشرين
الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، و ١١٥٢ (١٩٩٨) المؤرخ ٥ شباط/فبراير
١٩٩٨، و ١١٥٥ (١٩٩٨) المؤرخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٨،
و ١١٥٩ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٨،
وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه
١٩٩٨، وإذ يلاحظ التوصيات الواردة فيه،

وإذ يلاحظ مع الارتياح نشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية
أفريقيا الوسطى بصورة سريعة وفعالة،

وإذ يشدد على أهمية الاستقرار الإقليمي والحاجة إلى تدعيم
التقدم المحرز حتى الآن، وبخاصة مساعدة شعب جمهورية أفريقيا
الوسطى على تدعيم عملية المصالحة الوطنية والمساعدة على الإبقاء
على بيئة آمنة ومستقرة تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة،

وإذ يرحب بافتتاح أعمال لجنة الانتخابات برئاسة رئيس
محايد ومستقل وإذ يشدد على الحاجة إلى تعاون جميع الموقعين على
اتفاقيات بانغي لكفالة التشغيل الفعال للجنة،

وإذ يكرر من جديد ضرورة قيام سلطات جمهورية أفريقيا
الوسطى بمواصلة اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ الإصلاحات السياسية
والاقتصادية والاجتماعية والأمنية على النحو المشار إليه في تقرير

الثاني/يناير ١٩٩٨ والموجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى وعن تنفيذ اتفاقات بانغي وميثاق المصالحة الوطنية بما في ذلك الالتزامات المتصلة بكفالة تحقيق الانتعاش الاقتصادي في البلد؛

١٠ - تقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

وتكلم ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى بعد التصويت، فأشار إلى أن الفضل الكبير في الحفاظ على السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى يعود إلى وزع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي سجلت رقما قياسيا بالنسبة لأي عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، وشكر الأمين العام على جهوده. وذكر أن توسيع ولاية البعثة لكي تشمل البلد بأسره سيمكّن من الشعور بالأثر المفيد لوجودها في جميع أرجاء البلد، ومن ثم يعجل باستعادة السلام والأمن والتنمية على الصعيد الوطني. وأبلغ المجلس بأن حكومة بلده بذلت كل ما في وسعها لتكفل الوفاء بالتزامها بإنشاء نظام للحكم يتسم بالشفافية وخاضع للمساءلة وأنها اتخذت خطوات لتحسين أداء مختلف الوزارات، لا سيما تلك المسؤولة عن المالية والتنمية الاقتصادية. وأعرب عن أمله في أن تشجع مؤسسات بريتون وودز تلك الجهود. وأوضح أن حكومة بلده عاقدت العزم على التعاون التام مع اللجنة الانتخابية المستقلة والمختلطة ومع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن عمل المجلس لا يهم جمهورية أفريقيا الوسطى فحسب وإنما منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية بأسرها التي تحتاج إلى فترة استقرار وسلام حتى يتسنى لنا الإسهام على نحو كامل في تنمية القارة الأفريقية^(٤٩).

المقرر المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨
(الجلسة ٣٩٣٥): القرار ١٢٠١ (١٩٩٨)

في الجلسة ٣٩٣٥، المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وفقا لل تفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في

مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله التقرير الثاني للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى المؤرخ ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٨ والمقدم عملا بالقرار ١١٨٢ (١٩٩٨)^(٥٠). وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (المملكة المتحدة)، بموافقة المجلس، ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وقال الأمين العام في تقريره أن سلطات أفريقيا الوسطى أحرزت تقدما كبيرا في الأعمال التحضيرية للانتخابات التشريعية التي ستجري في عام ١٩٩٨. بيد أن الأنشطة التنفيذية الانتخابية للجنة كانت متخلفة بقدر كبير عن جدولها الزمني وقد أعلنت اللجنة أنه سيتعين تأخير الانتخابات. وستحدد اللجنة تاريخا جديدا للانتخابات بعد إتمام بعض الخطوات التحضيرية الرئيسية، وبمجرد أن يتم تحديد الدور الذي ينتظر من الأمم المتحدة أن تؤديه في العملية الانتخابية. وأفاد بأنه لا يمكن لأي مساعدة يُقترح أن تقدمها الأمم المتحدة إلا أن تكون مكملة لعمل اللجنة، ولذلك من الضروري أن تتخذ اللجنة الانتخابية التدابير اللازمة لكفالة إيصال المواد الانتخابية إلى جميع مراكز الاقتراح واسترجاعها منها في التوقيت السليم. وشدد أيضا على أن سلطات أفريقيا الوسطى ستكون مسؤولة عن حفظ القانون والنظام في جميع أنحاء البلد خلال عملية الانتخابات. وفيما يتعلق بالمراقبة الدولية المقترحة للانتخابات، أبلغ الأمين العام المجلس بأن مراقبة العملية الانتخابية في بانغي والمواقع الستة المختارة ستشمل ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من جميع مراكز الاقتراع مما سيمكّن ممثله الخاص من أن يصدر تقييما عاما للتائج. ورغم ما تم مؤخرا من إبرام اتفاق مع مؤسسات بريتون وودز، فإن الحالة لا تزال هشّة ونجاح

(٥٠) S/1998/783 و Add.1.

(٤٩) S/PV.3905، الصفحتان ٢ و ٣.

الانتخابية المختلطة والمستقلة، وإذا يرحب بالتبرعات المعلنة من المانحين لدعم العملية الانتخابية،

وإذ يدرك أهمية الدعم الذي قدمه بالفعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى اللجنة الانتخابية المختلطة والمستقلة للتحضير للانتخابات،

١ - يرحب بما أعلنته سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى واللجنة الانتخابية المختلطة والمستقلة عن إجراء انتخابات تشريعية في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨؛

٢ - يقرر أن تشمل ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى دعم إجراء انتخابات تشريعية كما هو مبين في الفرع ثالثاً من تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٨، وبخاصة ما يلي:

(أ) نقل المواد والمعدات الانتخابية إلى مواقع مختارة وإلى المحافظات الفرعية، فضلاً عن نقل مراقبي الانتخابات التابعين للأمم المتحدة من المواقع الانتخابية وإليها؛

(ب) إجراء مراقبة دولية محدودة، ولكن موثوقة، للجلوتين الأولى والثانية من الانتخابات التشريعية؛

(ج) كفالة أمن المواد والمعدات الانتخابية أثناء نقلها إلى المواقع المختارة وفيها، فضلاً عن أمن مراقبي الانتخابات الدوليين؛

٣ - يوافق على التوصية الواردة في الفقرة ٢٥ من تقرير الأمين العام بشأن توفير الأمن خلال عملية الانتخابات التشريعية، آخذاً في الاعتبار ضرورة ضمان الاستقرار والأمن في بانغي، وحسب تقدير التكلفة المرتبط بهذه التوصية الواردة في إضافة ذلك التقرير؛

٤ - يرحب بإنشاء لجنة مشتركة بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة لتناول مسألة إعادة تشكيل القوات المسلحة في أفريقيا الوسطى، ويكرر طلبه إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى اعتماد خطة في أقرب وقت ممكن، لإعادة تشكيل القوات المسلحة على نحو فعال؛

٥ - يرحب بنشر عدد يصل إلى ١٥٠ جندياً من القوات المسلحة في أفريقيا الوسطى إلى المواقع المختارة يعملون بموجب قواعد الاشتباك الخاصة بالأمم المتحدة والسارية على البعثة؛

٦ - يهيب بسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى تقديم المساعدة اللازمة بما فيها التدابير الأمنية، التي من شأنها أن تمكن جمهورية أفريقيا الوسطى واللجنة الانتخابية المختلطة والمستقلة من التحضير للانتخابات التشريعية بشكل مناسب وحر؛

الانتخابات ضرورة للمساعدة على تعزيز عملية السلام. ومن ثم، أوصى الأمين العام بأن يوافق مجلس الأمن على المقترحات المتعلقة بتقديم الأمم المتحدة للمساعدة في العملية الانتخابية، بما في ذلك إعادة نشر القوات التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في المقاطعات.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة^(٥١). وبعد ذلك طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٠١ (١٩٩٨) وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكّد من جديد قراراته ١١٢٥ (١٩٩٧) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧، و ١١٣٦ (١٩٩٧) المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، و ١١٥٢ (١٩٩٨) المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٨، و ١١٥٥ (١٩٩٨) المؤرخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٨، و ١١٥٩ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٨ و ١١٨٢ (١٩٩٨) المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٨، وإذ يلاحظ التوصيات الواردة فيه،

وإذ يشدد على أن التنفيذ التام لاتفاقات بانغي وميثاق المصالحة الوطنية أمر أساسي للسلم والمصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وإذ يدرك التقدم الهام الذي أحرزته حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في تنفيذ اتفاقات بانغي والبدء في إصلاحات سياسية واقتصادية رئيسية،

وإذ يشدّد على أهمية الاستقرار الإقليمي والحاجة إلى تدعيم التقدم المحرز حتى الآن، وبخاصة مساعدة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى على تدعيم عملية المصالحة الوطنية والمساعدة على الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة مفضية إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة،

وإذ يؤكّد على أن سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى واللجنة الانتخابية المختلطة والمستقلة مسؤولة عن تنظيم وإجراء الانتخابات التشريعية،

وإذ يلاحظ مع الارتياح اعتماد خطة عملية لتنظيم الانتخابات التشريعية من قبل جمهورية أفريقيا الوسطى واللجنة

وتنطوي على تفاصيل عن إنشاء المكتب المؤقت والتقدم المحرز فيما يتعلق بالتكليف الهيكلي وغيرها من الإصلاحات.

وفي الجلسة ٣٩٧٩ المعقودة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس (كندا)، بموافقة المجلس، ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس^(٥٣):

إن مجلس الأمن، إذ ينوه بالرسالة المؤرخة ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩، الموجهة من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى إلى رئيس مجلس الأمن، يحيط علما مع الارتياح بالالتزام الذي أعرب عنه رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى بصون السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال الحوار والتشاور. وفي هذا السياق، يؤكد المجلس من جديد بقوة على أن التنفيذ الكامل لاتفاقات بانغي وميثاق المصالحة الوطنية يعد عنصرا أساسيا لإحلال السلام وتحقيق المصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويطلب مجلس الأمن إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تستمر في اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨، وأن تفي بالالتزامات المعرب عنها في الرسالتين المؤرختين ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ و ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ والموجهتين إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى. ويشير المجلس إلى أن النجاح والولاية المقبلة واستمرار وجود بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى هي أمور مرتبطة ارتباطا وثيقا بالوفاء بهذه الالتزامات، ولا سيما الاستئناف الفوري للحوار السياسي البناء.

ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء الآثار التي قد تخلفها التوترات السياسية الراهنة على استقرار مؤسسات جمهورية أفريقيا الوسطى وسير العمل فيها. ويؤكد من جديد على أن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وزعماءها السياسيين وشعبها يتحملون المسؤولية الرئيسية عن تحقيق المصالحة الوطنية، والحفاظ على بيئة مستقرة وآمنة، وإعادة بناء بلدهم. ويؤكد على أهمية استمرار الجهود في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل إيجاد تسوية سلمية وديمقراطية

(٥٣) S/PRST/1999/7

٧ - بحث جميع الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى على تحمل مسؤولياتها بشكل كامل في الانتخابات التشريعية والمشاركة فيها بطريقة تعزز العملية الديمقراطية وتسهم في المصالحة الوطنية؛

٨ - بحث الدول الأعضاء على تقديم المساعدة التقنية والمالية والسوقية المطلوبة لتنظيم انتخابات تشريعية حرة ونزيهة.

٩ - يقرر تمديد ولاية البعثة لغاية ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٩؛

١٠ - يطلب إلى الأمين العام أن يطلع مجلس الأمن بانتظام على الحالة وأن يقدم بحلول ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ التقرير المطلوب في القرار ١١٨٢ (١٩٩٨) عن تنفيذ ولاية البعثة، وعن التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعن التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المعرب عنها في الرسالة المؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ والموجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، وعن تنفيذ اتفاقات بانغي وميثاق المصالحة الوطنية بما في ذلك الالتزامات المتصلة بكفالة تحقيق الانتعاش الاقتصادي في البلد وإعادة تشكيل قوات الأمن؛

١١ - يعرب عن اعتزازه إنهاء البعثة في موعد لا يتجاوز ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٩، مع البدء في تخفيضها في موعد لا يتجاوز ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم توصيات على هذا الأساس في تقريره المشار إليه في الفقرة ١٠ أعلاه؛

١٢ - يعرب عن تقديره للأمين العام وممثله الخاص وأفراد البعثة لجهودهم من أجل تعزيز السلم والمصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

١٣ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩ (الجلسة ٣٩٧٩): بيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^(٥٢)، أحال رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، مشيرا إلى أن تنفيذ ما بقي من اتفاقات بانغي يجب أن تواكبه العودة الرسمية إلى الشرعية الدستورية، وثائق تشير إلى أن السلطات الحكومية الثلاث تعمل بشكل طبيعي،

(٥٢) S/1999/132.

الانقسامات الشديدة لا تزال قائمة في البلد وفقا للتقسيمات الإثنية والإقليمية. وتتطلب الفترة التالية للانتخابات رسدا عن قرب. وإضافة إلى ذلك، جرى توجيه نداء قوي جدا إلى المجتمع الدولي للإبقاء على مساعدته للبلد خلال الفترة المؤدية إلى الانتخابات الرئاسية وبالنظر إلى المسائل الأساسية المتمثلة في الإصلاحات، والانتخابات والأمن، ذكر أنه لا تزال هناك حاجة لوجود قوة عسكرية محايدة موثوق بها ومن ثم دعا مجلس الأمن إلى النظر في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى بميكلها القائم وقوامها الكلي، مع إدخال التعديلات التالية على ولايتها: تتولى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى المعنية، رصد التطورات في الجمعية الوطنية عن قرب وتقديم المشورة والتدريب المحدود لإعادة تشكيل قوات الأمن وتقديم المساعدة التقنية للانتخابات الرئاسية ومراقبتها. وسيجري إنهاء البعثة في موعد لا يتجاوز ٦٠ يوما بعد إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية. وأضاف أنه يعتزم أيضا أن يناقش إمكانية خفض التدريجي للعنصر العسكري للبعثة، بما يتماشى مع التقدم في تدريب القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وإعادة هيكلتها.

وقدم الأمين العام في تقريره الرابع إيضاحات والتزامات إضافية من قبل حكومة جمهورية جنوب أفريقيا في ضوء التطورات الأخيرة حسبما أشار مبعوثه الشخصي. وأكد أن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى كانت مصدرا للاستقرار المطلوب بشدة، في المنطقة دون الفرعية، وأن انسحاب البعثة سيؤدي إلى تعريض التقدم الذي أحرز حتى الآن للخطر بشدة. ومن ثم أكد على توصيته بوجود الإبقاء على العنصر العسكري للبعثة بقوامه الحالي، لمساعدة الحكومة في التحضير للانتخابات الرئاسية. وأوصى، بغية تسهيل استمرار الاستعراض الوثيق للحالة بأن مجلس الأمن قد يرغب في أن يقرر التمديد المبدئي لولاية

للمسائل المعلقة المثيرة للزجاج، وفقا لاتفاقات بانغي. ويشدد على ضرورة أن تبادر "الحركة الرئاسية" وأحزاب المعارضة إلى التعاون الوثيق والعمل بهمة من أجل تحقيق التوافق السياسي الذي لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويرى مجلس الأمن أن التحضير للسلس لإجراء انتخابات رئاسية تتسم بالحرية والنزاهة، والتي يجب اتخاذ الخطوات اللازمة بشأنها في أقرب وقت ممكن، يتطلب درجة معينة من توافق الآراء السياسي وإقامة حوار حقيقي بين جميع الأحزاب التأسيسية للجمعية الوطنية، ويرى أيضا أن التحضير للانتخابات الرئاسية المبني على توافق الآراء لا يمكن إلا أن يعزز شرعية رئيس الجمهورية المقبل، وأن يكفل تحقيق سلام مدني دائم. ويؤيد كل التأييد الممثل الخاص للأمين العام في ندائه الموجه إلى الزعماء السياسيين في جمهورية أفريقيا الوسطى وسلطانها أن يجدوا حلا للأزمة السياسية لكي يتمكن البلد من المضي قدما، ويرحب بالجهود المبذولة حاليا لبلوغ هذه الغاية.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

المقرر المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ (الجلسة ٣٩٨٤): القرار ١٢٣٠ (١٩٩٩)

في الجلسة ٣٩٨٤، المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس التقريرين الثالث والرابع للأمين العام المؤرخين ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، على التوالي، المقدمين عملا بالقرار ١٢٠١ (١٩٩٨) ضمن جدول أعماله^(٥٤). وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (كندا)، بموافقة المجلس، ممثلي كل من توغو وجمهورية أفريقيا الوسطى والسنغال وكوت ديفوار وكينيا ومصر واليابان، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت.

وقال الأمين العام في تقريره الثالث إن إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى إجراء حاسم لصون الاستقرار وسمح بإجراء انتخابات تشريعية ناجحة تحت رقابة دولية فعالة. غير أن نتائج الانتخابات تشير إلى أن

(٥٤) S/1998/1203 و Add.1 و S/1999/98.

جمهورية أفريقيا الوسطى يطلع فيها المجلس على مجريات الإصلاحات السياسية وبلاغاً صحفياً صادراً عن المجلس السياسي الوطني التابع لحركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى في جمهورية أفريقيا الوسطى، يطلب إلى مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى حين إجراء الانتخابات الرئاسية.

وذكر ممثل فرنسا، متحدثاً قبل التصويت، أن البعثة وجمهورية أفريقيا الوسطى حققتا تقدماً هاماً وأن إجراء الانتخابات التشريعية بصورة ناجحة يشكل أيضاً مرحلة هامة في إعادة إنشاء المؤسسات الوطنية، وأن تشكيل أول وحدة معادة التشكيل من القوات المسلحة واستمرار برنامج التسريح المدعوم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هما أيضاً داللتان مشجعتان على رغبة سلطات أفريقيا الوسطى في إعادة تكوين قواتها المسلحة. لكنه أكد أنه سيكون خطأ فادحاً الاعتقاد أن مجرد وجود بعثة الأمم المتحدة من شأنه بأن يحل جميع المشاكل التي يجب على البلد أن يعالجها. أولاً، لأن ولاية البعثة محدودة الزمن؛ وثانياً لأن المسؤولية عن المصالحة الوطنية تعود إلى أهل أفريقيا الوسطى أنفسهم. وأعرب عن اعتقاده بأنه من الجوهرى الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى. ونظراً لأن مستقبل ولاية البعثة ووجودها في أفريقيا الوسطى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ هذه الالتزامات، سيستعرض التقدم الملحوظ في تنفيذها كل ٤٥ يوماً كما يحدد مشروع القرار. وأعرب عن اعتقاده أيضاً بأن اتخاذ ذلك القرار وتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة سيتيح فرصة ممتازة للسلطات والأحزاب السياسية لكي تحرز تقدماً في حوارها وفي المصالحة الوطنية^(٥٩).

وأشار ممثل غامبيا إلى أن جميع الأطراف المعنية، وكذلك البنك الدولي، وافقت بالإجماع على إبقاء بعثة الأمم المتحدة. وذكر أنه لولا وجود البعثة لما أمكن تحقيق

(٥٩) S/PV.3984 الصفحتان ٢ و ٣.

البعثة لفترة ستة أشهر، حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩، وذلك إذا قرر المجلس مرة أخرى بعد ثلاثة أشهر أن الحكومة قد أحرزت تقدماً مقبولاً في تنفيذ الإصلاحات الواردة في الرسالة المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير الموجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى^(٥٥).

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدم من توغو والسنغال وغابون وفرنسا وكندا وكوت ديفوار وكينيا ومصر والولايات المتحدة الأمريكية واليابان^(٥٦).

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس أيضاً انتباه المجلس إلى رسالتين مؤرختين ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩، على التوالي، موجهتين من الأمين العام إلى رئيس المجلس^(٥٧)، يحيل بهما رسالة موجهة إليه من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى يطلع فيها المجلس على التقدم المحرز فيما يتعلق بالإصلاحات ويطلب تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى حين إجراء الانتخابات الرئاسية، ورسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس البنك الدولي يطلع فيها المجلس على التقدم المحرز فيما يتعلق بالاتفاقات بين مؤسسات بريتون وودز وجمهورية أفريقيا الوسطى ويعرب عن اعتقاده بأن انسحاب البعثة كما هو مقرر حالياً سيجعل إمكانات التحسن الاقتصادي والأمني تضعف كثيراً. ووجه الرئيس كذلك انتباه المجلس إلى رسالتين مؤرختين ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩ و ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجهتين إليه من ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى يحيل بهما، على التوالي^(٥٨)، رسالة من رئيس

(٥٥) S/1999/98، المرفق.

(٥٦) S/1999/122.

(٥٧) S/1999/116 و S/1999/121.

(٥٨) S/1999/132 و S/1999/200.

وشعبها في إجراء الإصلاحات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وحث المجتمع لدولي على تقديم المساعدات اللازمة لذلك. وفي نفس الوقت، أعرب أيضا عن اعتقاده بأن هذه الإصلاحات، وبخاصة إعادة هيكلة القوات المسلحة، من الشؤون الداخلية للبلد، وينبغي ألا يتدخل مجلس الأمن أكثر مما يجب في ذلك. وقال إنه يأمل أن يتعرف تماما من الممثل الخاص للأمين العام، في المشاورات المقبلة، على آراء الحكومة المضيفة وأن يحترم على الوجه الأكمل تلك الآراء. وأخيرا أكد على أهمية الفقرة ١٦ من مشروع القرار. وناشد المجتمع الدولي أن يساعد جمهورية أفريقيا الوسطى على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لكي تتوصل إلى إرساء السلام والاستقرار الحقيقيين والدائمين^(٦٢).

وذكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن وفد بلده سيصوت لصالح تديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالرغم من شكوكه العميقة فيما يتعلق بوتيرة الإصلاح والحاجة إلى برامج تنسقها الحكومة للنهوض بالحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفيما يتعلق بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها بموجب مشروع القرار هذا. ومع ذلك يدرك وفد بلده ضرورة عدم التخلي عن عمليات حفظ السلام في أفريقيا في هذا الوقت الذي تزداد فيه الصراعات في القارة، وكذلك ضرورة تعزيز الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى. لكنه ذكر أن وفد بلده يوافق على هذا التمديد يراوده شاغلان. الأول، أنه ينبغي لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تغتنم بمة هذه الفرصة الجديدة لإجراء الإصلاحات التي تؤدي إلى الاستقرار طويل الأجل. وثانيا، ينص مشروع القرار هذا بوضوح على إنهاء تواجد بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى

التقدم الذي أحرز حتى الآن. وحيث أن الحالة العامة لا تزال مضطربة، ويزيد من تفاقمها الصراع الناشب في جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة، فإن حكومة بلده مقتنعة اقتناعا راسخا بأنه من السابق لأوانه أن تُنهي ولاية البعثة. وبالتالي، تتفق مع الأمين العام في توصيته بتمديد ولاية البعثة حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩^(٦٠).

وذكر ممثل هولندا أن هولندا ستصوت لصالح مشروع القرار لتعرب أولا عن تأييدها الراسخ للإسهام الإيجابي للبعثة في العملية السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وثانيا لترحب بأن مشروع القرار يوحد بطريقة شاملة الجوانب الأساسية في بناء السلام والتعمير. وفي هذا النهج يكون من الأساسي أن تواصل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى العمل الوثيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسات بریتون وودز. وقال إن هولندا تتوقع إمكانية استخلاص دروس هامة من تنفيذ هذا النهج الشامل في جمهورية أفريقيا الوسطى، ثم تطبيق تلك الدروس في مكان آخر. وفي هذا الصدد تتطلع حكومة بلده إلى التقارير المحلية للأمين العام للأمم المتحدة^(٦١).

وقال ممثل الصين إن نشوب الصراعات تكرر في كثير من المناطق في أفريقيا، إلا أن جمهورية أفريقيا الوسطى حافظت على استقرار نسبي، وأجرت انتخابات تشريعية بشكل سلس. وهذا نتيجة لجهود وتعاون حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها وبعثة الأمم المتحدة. وأكد أن اتفاقات بانغي وميثاق المصالحة الوطنية أساس التوصل إلى إحلال السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأعرب عن تأييده التام لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى

(٦٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.

(٦١) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(٦٢) المرجع نفسه الصفحة ٤.

مساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، تعتر بأن تكون جزءا من هذا الجهد^(٦٤).

وفي الجلسة نفسها، طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٣٠ (١٩٩٩) وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراراته ١١٢٥ (١٩٩٧) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧، و ١١٣٦ (١٩٩٧) المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، و ١١٥٢ (١٩٩٨) المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٨، و ١١٥٥ (١٩٩٨) المؤرخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٨، و ١١٥٩ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٨، و ١١٨٢ (١٩٩٨) المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨، و ١٢٠١ (١٩٩٨)، المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨،

وإذ يرحب بالانتخابات التشريعية الحرة والترهبة التي أجريت في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨،

وإذ يرحب أيضا بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وضميمته المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وبتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وإذ يحيط علما بالتوصيات الواردة فيه،

وإذ يحيط علما بالطلب المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ والموجه إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، وبالرسالة المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ والموجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى،

وإذ يكرر تأكيد أهمية العمل الذي تضطلع به اللجنة المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في معالجة مسألة إعادة تشكيل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، وإذ يؤكد ضرورة الإسراع باعتماد مشروع قانون ومراسيم بشأن الدفاع الوطني وهيكل قوات الدفاع،

وإذ يؤكد من جديد الصلة بين التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتدعيم السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وإذ يحيط علما في هذا السياق بالرسالة المؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ والموجهة إلى الأمين العام من رئيس البنك الدولي،

في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وينبغي لمجلس الأمن وللأمانة العامة للأمم المتحدة أن يشرعا الآن في العمل على ضمان الانتقال السلس من حفظ السلام إلى عملية لبناء السلام لم يجر تقييمها. وينبغي عدم التأخر في بدء وضع آلية تكفل استمرار إعادة الهيكلة الاقتصادية، وإجراء إصلاحات تتعلق بالحكم الصالح، والتسريح، وإعادة تشكيل القوات المسلحة، بعد مغادرة قوات حفظ السلام^(٦٣).

وذكر ممثل كندا أن البعثة قدمت بنجاح مساعدة ذات أهمية حيوية في ضمان الأمن اللازم الذي يمكن من ترسيخ أسس السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقامت بدور حاسم في إجراء انتخابات تشريعية، إلا أن العديد من المشاكل الأمنية والاقتصادية والسياسية ما زال ينتظر الحسم. ولا يزال يتعين اتخاذ خطوة أخرى ذات أهمية حيوية: ألا وهي إجراء الانتخابات الرئاسية. وترى حكومة بلده أن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى ستظل على الأرجح ضرورية إلى حين إجراء الانتخابات الرئاسية القادمة. وتتوقع كندا أن تظل في هذه البعثة إلى أن تتحقق أهدافها الأساسية. وأكد أن المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على السلم والانتعاش الاقتصادي وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تقع على عاتق الحكومة، والزعماء السياسيين وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، قائلا إنه يتوقع من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى أن يفي بالتزاماته وأن يمثل امتثالا كاملا لاتفاقات بانغي واتفاق المصالحة الوطنية. واختتم قائلا إنه يعتقد أن استمرار وجود هذه البعثة يمثل دليلا ملموسا على التزام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالسلم والأمن في أفريقيا. وكندا، بوصفها عضوا في مجلس الأمن وفي مجموعة أصدقاء جمهورية أفريقيا الوسطى، بالإضافة إلى كونها دولة

(٦٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

(٦٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨، وعلى الوفاء بالالتزامات المعرب عنها في الرسالة المؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ والموجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي الرسالة المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ والموجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى؛

٧ - يهيب بجميع الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى أن تتخذ، بمساعدة الممثل الخاص للأمين العام، التدابير اللازمة للخروج من المأزق السياسي الراهن، بغية تعزيز عملية المصالحة الوطنية؛

٨ - يهيب بحكومة جمهورية أفريقي الوسطى أن تنشئ لجنة انتخابية جديدة في أقرب وقت ممكن من أجل تنظيم الانتخابات الرئاسية وأن تضع جدولاً زمنياً لإجراء تلك الانتخابات وتلتزم به؛

٩ - يأذن للبعثة بأن تؤدي لدى إجراء الانتخابات الرئاسية دوراً داعماً مطابقاً للمهام التي أدها البعثة خلال الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ مع إدراك المسؤولية الرئيسية التي سيضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنسيق المساعدة الانتخابية؛

١٠ - يأذن أيضاً للبعثة بالإشراف على تدمير الأسلحة والذخائر المصادرة الخاضعة لرقابتها على النحو الموصى به في الفقرة ٢٩ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨؛

١١ - يشجع على القيام، دعماً لعملية الانتخابات الرئاسية، بإسناد دور أكبر لعدد أكبر من أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، مما يشمل نشر أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في المواقع الانتخابية لمساعدة أفراد البعثة على توفير الأمن والدعم السوقي، ويلاحظ في هذه الحالة الاستثنائية أن أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى الذين سيساعدون البعثة سيعملون في هذا السياق في ذلك الوقت بموجب قواعد الاشتباك المأخوذ بها في الأمم المتحدة؛

١٢ - يرحب بالالتزامات التي تعهد بها رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى في رسالته المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ والموجهة إلى الأمين العام ويحث حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على الوفاء بهذه الالتزامات وعلى القيام بوجه خاص بما يلي:

(أ) التعجيل بالعملية التشريعية المتعلقة بالدفاع الوطني وبمبكل قوات الدفاع بغية اعتماد مشاريع القوانين والمراسيم بصيغتها التي أعدتها اللجنة المشتركة بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة بحلول ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩؛

وإذ يشير إلى أهمية الاستقرار الإقليمي وإلى ضرورة تدعيم التقدم المحرز حتى الآن، وبوجه خاص مساعدة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى على تدعيم عملية المصالحة الوطنية مع مراعاة الحاجة إلى الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة تفضي إلى الانتعاش الاقتصادي وإلى إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة،

وإذ يؤكد أهمية إبداء حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وأعضاء الهيئة التشريعية المنتخبين حديثاً والمجموعات السياسية التعاون والتفهم من أجل كفاءة أداء الجمعية الوطنية لمهامها على نحو فعال،

وإذ يؤكد ضرورة قيام حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بتحديد مواعيد الانتخابات الرئاسية في أقرب وقت ممكن، وفقاً للمادة ٢٣ من دستور جمهورية أفريقيا الوسطى،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩؛

٢ - يعرب عن اعتزاه البدء في خفض عدد أفراد البعثة بعد خمسة عشر يوماً من انتهاء انتخابات الرئاسة في جمهورية أفريقيا الوسطى بغية إنهاء تواجدها تماماً في موعد لا يتجاوز ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩؛

٣ - يقرر أن يستعرض كل خمسة وأربعين يوماً، بناء على تقارير الأمين العام، ولاية البعثة في ضوء التقدم المحرز صوب تنفيذ الالتزامات التي قطعها رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى على نفسه في رسالته المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ والموجهة إلى الأمين العام؛

٤ - يرحب باعتزام الأمين العام أن يناقش مع رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى خططاً تناول إمكانية القيام قبل ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وهو الموعد المقرر لإنهاء تواجد البعثة، بإجراء خفض تدريجي في العنصر العسكري بما يتناسب والتقدم المحرز في إعادة تشكيل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، وتراعي فيه ضرورة كفاءة استقرار بانغي وأمنها؛

٥ - يحث المجتمع الدولي على توفير الدعم لعملية إعادة تشكيل قوات الأمن بجمهورية أفريقيا الوسطى، مما يشمل قوات الدرك، وذلك من خلال برامج مساعدة ثنائية ومتعددة الأطراف، ويؤكد من جديد دور البعثة في إسداء المشورة في عملية إعادة تشكيل قوات الأمن، وفي القيام، في هذا الصدد، بتنسيق الدعم الدولي وتوجيهه بما يحقق هذه الغاية؛

٦ - يؤكد من جديد بقوة أن تنفيذ اتفاقات بانغي وميثاق المصالحة الوطنية تنفيذاً كاملاً هو شرط جوهري لكفالة السلام والمصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويحث حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على المضي في اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ

الوسطى، ويطلب منه كذلك أن يقدم، بعد التشاور مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، توصيات في هذا الصدد بحلول ٣١ أيار/مايو ١٩٩٩ بشأن الوجود الذي يمكن أن يكون للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى بعد إنهاء تواجد البعثة هناك، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩؛

١٨ - يطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم بحلول ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩ وكل خمسة وأربعين يوما بعد ذلك التاريخ تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة، وعن التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبوجه خاص، عن العملية الانتخابية، وعن التقدم المحرز صوب تنفيذ الالتزامات المعرب عنها في الرسالتين المؤرختين ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ و ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ والموجهتين إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، وعن تنفيذ اتفاقات بانغي وميثاق المصالحة الوطنية، مما يشمل الالتزامات المتصلة بكفالة الانتعاش الاقتصادي بالبلد وإعادة تشكيل قوات الأمن وأداء القوات الخاصة للدفاع عن المؤسسات الجمهورية لمهامها؛

١٩ - يثني على الممثل الخاص للأمين العام وأفراد البعثة لجهودهم في سبيل النهوض بالسلام والمصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

٢٠ - يشير إلى الحاجة الملحة إلى تبرع الدول الأعضاء للصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لدعم أنشطة البعثة؛

٢١ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

وقال ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى متحدثا بعد التصويت، إنه من الواضح أنه في ظل الديمقراطية، من الأهمية بمكان أن تعمل الحكومة والمعارضة معا وأن تتعاوننا من أجل تعزيز مصالح الدولة. وأضاف أن التدخل في تفاصيل إدارة الحكومة ومحاولة توزيع المناصب الوزارية و/أو البرلمانية لن يكون مفيدا. وأبلغ المجلس بأن المحكمة الدستورية أصدرت قرارها بأن أعضاء المعارضة الذين انشقوا والتحقوا بالحكومة لهم كامل الحق في القيام بذلك، ولذا، أصبحت أغلبية أعضاء حزب الرئيس في الحكومة أغلبية رسمية.

وذكر أن فريق مؤسسات بريتون وودز الذي قام بزيارة بلده قد أنهى أعماله بصورة مرضية وأبلغ الحكومة بموافقتهم على إقامة تعاون اقتصادي مع بلده من جديد. وأبلغ المجلس أيضا بأن أول منصب لنائب رئيس الجمعية الوطنية قد

(ب) اتخاذ خطوات لقصر مهمة القوات الخاصة للدفاع عن المؤسسات الجمهورية على حماية المؤسسات الجمهورية والسلطات العليا، لتستبعد منها بذلك جميع مهام الشرطة ومهام الحفاظ على الأمن والنظام؛

(ج) المضي، في ظل الدعم المقدم من البعثة، في تنفيذ برنامج التسريح وإعادة الإدماج الممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(د) القيام في موعد لا يتجاوز ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩ بوضع برنامج تنفيذ وفقا للجدول الزمني الذي أعدته اللجنة المشتركة بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة والذي من المفروض أن تحدد فيه العناصر الرئيسية لبرنامج إعادة تشكيل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى المقرر تنفيذه، ومن بين تلك العناصر الحاجة إلى كفالة التوازن الجغرافي والتعدد العرقي في التجنيد، وتحسين ظروف العمل، مما يشمل دفع المرتبات والمتأخر من المرتبات، وتوفير الهياكل الأساسية والمعدات ومواد الدعم الملائمة، وإعادة نشر بعض الوحدات المعادة تشكيلها خارج بانغي؛

١٣ - يحث حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على الوفاء بمتطلبات برنامجي تثبيت الأوضاع المالية والإصلاح الاقتصادي المتفق عليهما مع المؤسسات المالية الدولية؛

١٤ - يطلب إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى عدم التورط في أي نزاعات خارجية، طبقا للالتزام المعرب عنه في الرسالة المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ والموجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى؛

١٥ - يحث الدول الأعضاء على أن تدعم ماليًا وماديا برنامج إعادة تشكيل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى تيسيرا لتنفيذه على وجه السرعة ويعرب عن تقديره للدول التي قامت بذلك فعلا؛

١٦ - يؤكد أن الإنعاش الاقتصادي والتعمير من المهام الهامة التي تواجهها جمهورية أفريقيا الوسطى حكومة وشعبا وأن تقديم مساعدة دولية ذات شأن أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويشدد على ضرورة التزام المجتمع الدولي ببرنامج طويل الأجل لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى، وبمبحث كذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والمؤسسات المالية الإقليمية المناسبة، على الإسهام في وضع برنامج من هذا القبيل؛

١٧ - يطلب إلى الأمين العام أن ينظر، تمشيا مع بيان رئيس المجلس المؤرخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، في الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في مرحلة الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام في فترة ما بعد النزاع في جمهورية أفريقيا

بالأخطار التي تنطوي عليها فترة الانتقال، التي قد لا تسمح لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى بالوقت الكافي لإعداد نفسه بصورة كاملة للمرحلة التالية من التحديات التي يواجهها، وأوصي بأن يأذن مجلس الأمن بتخفيض تدريجي للبعثة، خلال فترة انتقالية قوامها ثلاثة أشهر تنتهي في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠. وقال إنه على ثقة من أن المجتمع الدولي سوف يستمر في تشجيع ودعم كل التطورات الإيجابية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وناشد المانحين أن يوفرُوا المساعدة المالية التي تشتد الحاجة إليها وأن يدعموا إعادة تشكيل القوات المسلحة، فضلا عن عملية الإصلاح والتنمية الاقتصادية والاجتماعيين.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار كان قد أُعد أثناء مشاورات سابقة للمجلس^(٦٧).

وذكر ممثل الولايات المتحدة، متحدثا قبل التصويت، أنه رغم اكتمال مهمة البعثة في معظمها، ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه من جانب حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، وشجع على المزيد من إعادة الهيكلة في المجال العسكري، وإعادة التسريح، والالتزام الدقيق ببرنامج صندوق النقد الدولي الذي يتضمن دفع رواتب الجنود وغيرهم من موظفي الحكومة بانتظام. وأكد على أن الحاجة إلى الانتقال السلس إلى عملية لبناء المؤسسات فيما بعد الصراع نفاقتا لا تسد من الميزانية العادية، هي حاجة فائقة، وأن قوات بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى يجب أن تبدأ في الانسحاب على الفور. ولا ينبغي أن يتأخر الرحيل حتى نهاية فترة التمديد تلك. ومن الضروري أيضا أن تتخذ الأمم المتحدة خطوات بأسرع ما يمكن لصياغة برنامج لقيام الأمم المتحدة وغيرها من

أنيط بالمعارضة. وفي الختام أعرب عن امتنانه للمجلس على كل المساعدة التي قدمها لبلده وأكد للمجلس من جديد على تصميم حكومة بلده على الوفاء بجميع التزاماتها بموجب اتفاقات بانغي، وكذلك الالتزامات التي قطعها رئيس بلده في رسالته الموجهة إلى المجلس^(٦٥).

المقرر المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

(الجلسة ٤٠٥٦): القرار ١٢٧١ (١٩٩٩)

في الجلسة ٤٠٥٦، المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام الثامن المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ بشأن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، المقدم عملا بالقرار ١٢٣٠ (١٩٩٩)، ضمن جدول أعماله^(٦٦). وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (الاتحاد الروسي)، بموافقة المجلس، ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وقال الأمين العام في تقريره إنه، بالرغم من المستويات العالية للتوتر أثناء الحملة الانتخابية، توجهت أعداد كبيرة من الناخبين في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مراكز الاقتراع في سلام وهدوء. وبهذا الفعل أظهرُوا رغبتهم في السلام والاستقرار والتنمية. ومما يستحق الثناء كذلك جهود المجتمع الدولي الضخمة والمساعدة التي قدمتها حكومة كل من الصين وغابون وفرنسا وكندا ومصر ونيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وكذلك الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأوصي الأمين العام بأن تنتقل تلك المساعدة من مرحلة حفظ السلام إلى بناء السلام في فترة ما بعد الصراع وأشار إلى أنه على علم

(٦٥) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٦٦) S/1999/1038.

(٦٧) S/1998/1078.

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد جميع قراراته ذات الصلة ولا سيما القرارات ١١٥٩ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٨ و ١٢٠١ (١٩٩٨) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ و ١٢٣٠ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩،

وإذ يلاحظ مع الارتياح إتمام الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بنجاح،

وإذ يثني على بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى والممثل الخاص للأمين العام للدعم المقدم للعملية الانتخابية،

وإذ يؤكد تمسك جميع الدول باحترام سيادة جمهورية أفريقيا الوسطى واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ ويلاحظ مع الموافقة التوصيات الواردة فيه،

وإذ يشير إلى أهمية عملية المصالحة الوطنية ويحث كافة القوى السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة جهودها من أجل تحقيق التعاون والوفاء،

وإذ يؤكد ضرورة الإسراع بإعادة تشكيل القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى،

وإذ يعيد تأكيد أهمية الاستقرار الإقليمي وتوطيد مناخ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى باعتبار أن هذين الأمرين عنصران أساسيان من عناصر إعادة إقرار السلام في المنطقة،

وإذ يعيد أيضا تأكيد الصلة بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي وترسيخ الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى،

وإذ يشير إلى المبادئ ذات الصلة الواردة في اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المتصلين بها، المعتمدة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

وإذ يلاحظ الرغبة التي أبدتها جمهورية أفريقيا الوسطى في تمديد وجود البعثة إلى ما بعد ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠ بهدف كفالة انتقال سريع وتدرجي لعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى صوب عملية لبناء السلام بمساعدة هيئات وبرامج الأمم المتحدة المتخصصة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير؛

٢ - يرحب بتوصية الأمين العام الواردة في الفقرة ٥٨ من تقريره المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ بخفض القوام العسكري والمدني للبعثة على ثلاث مراحل؛

المانحين الدوليين بدعم الإصلاح في أعقاب رحيل البعثة. ومما له أهمية ماثلة أن تستغل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى الشهور الثلاثة القادمة وتستكمل تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بإشاعة الاستقرار. وذكر مشيرا إلى أن حكومة بلده عارضت تمديد بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في الماضي، وأن حكومة بلده تنضم اليوم إلى توافق الآراء لأنها ملتزمة بالنهوض بالسلم والأمن في جميع أنحاء أفريقيا كوسيلة لتعزيز التنمية والنمو الاقتصادي^(٦٨).

ولاحظ ممثل الصين أنه منذ أذن مجلس الأمن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى ظلت الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تتسم بالسلم والاستقرار. وحققت المصالحة الوطنية نتائج إيجابية وأخذ العمل على مختلف الجبهات في التقدم بطريقة سلسة ومنظمة. ولاحظ أيضا أن مختلف العناصر المؤدية إلى عدم الاستقرار ما زالت قائمة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأن إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وإعادة هيكلة القوات المسلحة في أفريقيا الوسطى لم تبدأ بعد. وأكد على أن استمرار بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى لفترة من الوقت له ضرورة فائقة. وقال في هذا الصدد، إن الوفد الصيني يؤيد تأييدا تاما توصية الأمين العام بتمديد البعثة. وأعرب عن اعتقاده أن تمديد البعثة وإنشاء مكتب الأمم المتحدة في بانغي في المستقبل سيسهمان في عملية المصالحة الوطنية وإعادة هيكلة الاقتصاد في جمهورية أفريقيا الوسطى^(٦٩).

وفي الجلسة نفسها، طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٧١ (١٩٩٩) وفي ما يلي نصه:

(٦٨) S/PV.4056 الصفحتان ٢ و ٣.

(٦٩) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

أبدتها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، شروط استمرار وجود الأمم المتحدة إلى ما بعد ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠. بما يتفق مع توصيات الأمين العام الواردة في تقريره المؤرخين ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٩ و ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، ويطلب إلى الأمين العام إطلاع المجلس في أقرب وقت ممكن على مقترحاته المفصلة بهذا الشأن؛

٧ - يعيد تأكيد أهمية دور البعثة في الإشراف على عملية تدمير الأسلحة والذخائر المصادرة تحت مراقبتها؛

٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم في موعد أقصاه ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ تقريراً عن تنفيذ ولاية البعثة وبصفة خاصة عن النقل التدريجي لمهام البعثة في مجال الأمن إلى قوات الأمن والشرطة المحلية، وعن تطور الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الواردة في الرسالتين المؤرختين ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ والموجهتين إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن تنفيذ اتفاقات بانغي وميثاق المصالحة الوطنية، بما في ذلك الالتزامات المتصلة بالانتعاش الاقتصادي وإعادة تشكيل قوات الأمن وسير عمل القوات الخاصة للدفاع عن المؤسسات الجمهورية؛

٩ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

٣ - يهيب بقوة من جديد بحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى مواصلة اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨ والوفاء بالالتزامات الواردة خاصة في الرسالة المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ والموجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، ويؤكد من جديد دور الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى في دعم عملية تعزيز الإصلاحات والمصالحة الوطنية؛

٤ - يشجع بقوة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على أن تنسق مع البعثة بشكل وثيق النقل التدريجي لمهام البعثة في مجال الأمن إلى قوات الأمن والشرطة المحلية؛

٥ - يحث حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على أن تكمل، متلقية المشورة والدعم التقني من البعثة، الخطوات الأولى من برنامج إعادة تشكيل القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وبرنامج تسريح الأفراد العسكريين الذين أحيلوا إلى التقاعد وإعادة إدماجهم، ويناشد المجتمع الدولي تقديم الدعم إلى هذه البرامج، ويرحب باقتراح الأمين العام الدعوة إلى عقد اجتماع في نيويورك خلال الأشهر المقبلة لانتعاش أموال من أجل تمويل هذه البرامج؛

٦ - يرحب باقتراح الأمين العام بإيفاد بعثة صغيرة الحجم ومتعددة التخصصات إلى بانغي لتدرس، وفقاً للطلبات التي

١٣ - الحالة في جمهورية الكونغو

الإجراءات الأولية

طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس^(١):

إن مجلس الأمن يساوره قلق بالغ بشأن الحالة في جمهورية الكونغو في أعقاب اندلاع القتال بين الفصائل في برازافيل في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧. والمجلس يساوره القلق بصفة خاصة إزاء مخنة المدنيين الذين أحرق بهم القتال مما أدى إلى وقوع خسائر كبيرة في الأرواح وتشرد واسع النطاق للسكان وانتشار الظروف الإنسانية

(١) S/PRST/1997/43.

المقرر المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٧ (الجلسة ٣٨١٠): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٨١٠، المعقودة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٧ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون "الحالة في جمهورية الكونغو" بدون أي اعتراض على ذلك.

وعقب إقرار جدول الأعمال، وبموافقة المجلس، دعا الرئيس (المملكة المتحدة) ممثل جمهورية الكونغو، بناء على